

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ١٢

الجمعة، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بول بادجي (السنغال)

وفي ذلك الحين، شددت على الحاجة إلى الانضباط وإلى قدر من المرونة.

من هذا المنطلق، هل لي أن أعتبر أن اللجنة ترغب في قبول مشاريع القرارات المقدمة بعد الموعد النهائي في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، وأنها بالتالي توافق على إظهار قدر من المرونة، حسب مناقشتنا؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): إذاً، سننظر في مسألة الأسلحة النووية. يوجد متكلم واحد في قائمتي، هو ممثل المكسيك، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد دي ألبا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لأخذ الكلمة في هذه المرحلة.

يشرفني أن أتكلم نيابة عن ائتلاف البرنامج الجديد، الذي يضم أيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا والسويد ومصر ونيوزيلندا وبلدي، المكسيك، لأعرض مرة أخرى مشروع

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البنود ٨٨ إلى ١٠٥ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي وعرض مشاريع القرارات المقدمة في إطار هذه البنود والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالفرنسية): عصر هذا اليوم، سنختتم أولاً مناقشتنا بشأن الأسلحة النووية، وسنستمع إلى بيان من وفد طلب الكلمة. ثم نتقل إلى جدول أعمال عصر اليوم المتعلق بأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

ولكن، قبل أن أعطي الكلمة لممثل المكسيك، أود أن ألتزم موافقة اللجنة على مسألة إجرائية. كما يعلم الأعضاء، كان الموعد النهائي المحدد لتقديم مشاريع القرارات يوم الأربعاء، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. ورغم أن ذلك الموعد صادف أول أمس، إلا أن عدداً من الوفود قدمت مشاريع قرارات إضافية. وأذكر بأننا ناقشنا من قبل باستفاضة مسألة الموعد النهائي في اللجنة والمكتب.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وإيجابي تماما. ونود، من خلال مشروع القرار هذا، أن نشجع على تحقيق نزع السلاح العام والكامل. وفي ذلك الصدد، أود أن أناشد جميع الدول الأعضاء في اللجنة وتقديم أقصى ما لديها من دعم حاسم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بهذا نكون قد اختتمنا مناقشتنا الموضوعية بشأن الأسلحة النووية. وتبدأ اللجنة الآن مناقشة موضوعية بشأن مسألة أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

بعد ظهر اليوم ستعقد اللجنة حلقة نقاش بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لدخول اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة حيز النفاذ وإنشاء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ويشارك في حلقة النقاش عدة مشاركين رفيعي المستوى، بمن فيهم السيد سيرجيو دوارتي الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، وأعتقد أنه غني عن التعريف؛ والسيد روجيليو فيرتر، المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الذي تشرفنا بالاستماع إليه في حلقة النقاش التي عقدناها خلال جلستنا التاسعة؛ والسيدة أناليزا غيانيللا، الممثلة الشخصية لأمين عام مجلس الاتحاد الأوروبي المعنية بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل والممثلة السامية للسياسة الخارجية والأمنية؛ والسيد سانتياغو أوناتي لابوردي، المستشار القانوني لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية؛ والسيد هورست ريس، مدير شعبة التحقق، منظمة حظر الأسلحة الكيميائية؛ والسيدة ليليام بالون، الوزيرة المستشارة، بالشعبة العامة لشؤون الأمم المتحدة والشؤون المتعددة الأطراف، وزارة الشؤون الخارجية، بيرو؛ والسيد رالف تراب، المستشار المعني بتحديد ونزع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

قرار بعنوان "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي" (A/C.1/62/L.9).

إن أعضاء ائتلاف البرنامج الجديد مقتنعون بأن مجرد وجود الأسلحة النووية وإمكانية استخدامها يشكّلان تهديدا للسلم والأمن الدوليين. لذلك، سنواصل العمل بنشاط لتعزيز الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي.

وأود أن أشير إلى أننا، في ديباجة مشروع قرارنا، نذكر بمرتكزين أساسيين: أولا، أن نزع السلاح وعدم الانتشار النووي يعضد كل منهما الآخر؛ ثانيا، أن الدول الحائزة للأسلحة النووية قدمت تعهدا قاطعا بتحقيق الإزالة التامة لترساناتها النووية، وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونأمل الوفاء بذلك الالتزام.

ونود أيضا أن نبرز أن مشروع القرار يقدم فقرتين جديدتين. الأولى هي الفقرة ١ من المنطوق، التي ترحب بالندوة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، التي عقدت في فيينا من ٣٠ نيسان/أبريل إلى ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧، وتتطلع إلى عملية تحضيرية بناءة وناجحة تفضي إلى المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، الذي ينبغي أن يسهم في تعزيز المعاهدة وتنفيذها الكامل وتحقيق عالميتها. وتقر الفقرة ٨ من المنطوق بالأهمية الحيوية للبدء المبكر لنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من أجل تحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، وتحيط علما بإعلان الختامي والتدابير الرامية إلى تشجيع بدء نفاذها، الذي اعتمد بتوافق الآراء في المؤتمر الخامس المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي عقد في فيينا يومي ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد أن التحالف يقدم مشروع القرار هذا لأنه مقتنع بأن مضمونه صالح وبنّاء

العام السيد فيرتتر على إنجازهم الهامة على طريق التنفيذ الكامل لتلك الاتفاقية التاريخية.

وتمنحنا الذكرى السنوية العاشرة للاتفاقية فرصة ممتازة لإعادة تأكيد التزامنا الجماعي بالمعاهدات المتعددة الأطراف وبأهداف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومقاصدها. وقد نظمت الأمم المتحدة، بالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عدة منتديات للاحتفال بهذه المناسبة. وما حلقة النقاش المعقودة اليوم سوى نشاط من أنشطتنا العديدة التي نقوم بها احتفالاً بهذه الذكرى السنوية.

قامت إدارة شؤون نزع السلاح، بالتعاون الوثيق مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالترويج لهذا الحدث بمناسبة الذكرى السنوية والإعلان عنه، لدى الدول الأعضاء والجمهور على حد سواء. وشاركنا في افتتاح النصب التذكاري لضحايا الحرب الكيميائية في لاهاي. ونشرنا على موقعنا على الإنترنت استكمالاً إلكترونياً بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة. وفي حزيران/يونيه، ساعدنا في الإعداد لحلقة عمل ومعرض بشأن هذا الموضوع عقداً في جنيف، وساعدنا في الترتيب للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لكي يدلي ببيان أمام مؤتمر نزع السلاح. وفي أيلول/سبتمبر، شاركنا في المنتدى الأكاديمي الذي نظّمته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي، وساعدنا على تنظيم الاجتماع الرفيع المستوى بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية الذي عقد في مقر الأمم المتحدة، وخاطبه الأمين العام بان كي - مون. وسنعمل قريباً على نشر الوثائق الناتجة عن ذلك الاجتماع. وفي الختام، ساعدنا أيضاً في إعداد معرض منظمة حظر الأسلحة الكيميائية القائم حالياً خارج قاعة الجمعية العامة.

بوسعي القول بلا تردد إن النمو المتزايد في عدد الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، مصحوباً

ونحن محظوظون لوجود عدد كبير من الخبراء في مجال الأسلحة الكيميائية في فريق حلقة النقاش معنا هنا اليوم. ولدينا قائمة متكلمين طويلة بعض الشيء، مما يبيّن الاهتمام الكبير الذي يبديه العديد من الدول الأعضاء بهذا الموضوع، ولست بحاجة إلى أن أشدد على أهميته أكثر. ولتُحسن استخدام الوقت على أفضل وجه، أدعو المشاركين في حلقة النقاش أن يدلّوا ببيانات موجزة، لكي نُعطي جميع الراغبين في الإدلاء ببيانات فرصة في الكلام في غضون الفترة الزمنية المخصصة للجنة. وعند إتاحة المجال للأسئلة والأجوبة، أرجو أيضاً من المشاركين مراعاة الوقت الضيق جداً المحدد لنا.

أدعو أول المتكلمين لدينا، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، السيد سيرجيو دوارتي.

السيد دوارتي (الممثل السامي لشؤون نزع السلاح)
(تكلم بالانكليزية): أغتنم هذه الفرصة، لأشكر، السيد بادجي، رئيس اللجنة الأولى، وأعضاء المكتب على السماح بإجراء هذه المناقشة في إطار برنامج المناقشة الموضوعية للجنة. ويشرفني ويسعدني أن أرحب بالمحاورين البارزين الذين سيتناولون مختلف الجوانب والمسائل المتعلقة بتنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وأتطلع إلى مناقشة مثمرة بعد العروض التي سيقدمها المتكلمون.

كان دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز التنفيذ في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧ بلا شك حجر الزاوية في جهودنا الرامية إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة الكيميائية. ومثّل نجاح ألبانيا في إكمال تدمير كامل مخزونها من الأسلحة الكيميائية في تموز/يوليه الماضي خطوة هامة نحو تحقيق ذلك الهدف الكبير. وأود، شخصياً، أن أوكد من جديد وأشدّد أيضاً على تقديري لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومديريها

السيد فيرتو (منظمة حظر الأسلحة الكيميائية) (تكلم بالانكليزية): يسرنا أيما سرور، وزملائي وشخصي، أن نكون هنا اليوم في اللجنة الأولى مرة أخرى. إن منظمتي ترى في الأمم المتحدة نبراسا للحكمة، بما لديها من مبادئ وأهداف تتشابه بشكل كبير مع المبادئ والأهداف التي تتبعها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ومنذ يومين فقط، أدليت ببيان طويل هنا (انظر A/C.1/62/PV.9). وأعتقد أنه ينبغي أن أجنب الجميع، بمن فيهم شخصي، عناء الأداء المتكرر. وإذا سمحتم لي، سيدي الرئيس، سأستعرض بصورة عامة الإنجازات التي حققناها والتحديات التي واجهناها. كما سأترك لزميلي، مدير التحقق ومستشارنا القانوني، مهمة استعراض بعض الجوانب التي تتعلق بالبرامج الفعلية وتنفيذ الاتفاقية بعمق أكبر.

وقبل أن أفعل ذلك، أسمحوا لي أيضا أن أعبر عن مدى سروري بوجودي هنا في هذا الفريق مع الممثل السامي للأمين العام المعني بشؤون نزع السلاح، السفير دوارتي. ومرة أخرى، أود أن أعبر عن خالص شكري له على التزامه بالهدف الذي تتبعه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وغيرها من المنظمات المنشأة بموجب معاهدات. ونتطلع بالتأكيد إلى الترحيب به خلال بضعة أيام، في بداية تشرين الثاني/نوفمبر، عندما نعقد مؤتمر الدول الأطراف في لاهاي. كما أشعر بالامتنان لمكتب شؤون نزع السلاح لدعمه المستمر، الذي ذكرّ به جيدا السفير دوارتي.

ويمكن لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بعد مضي عشر سنوات على إنشائها، أن تنسب لنفسها عدداً من الإنجازات، وقد تكلمنا عنها بالفعل بصورة ما. ولذلك فلننظر إلى برامجنا الحقيقية. البرنامج الأول - هو نزع السلاح - هدفه إبطال مفعول وتدمير جميع المخزونات التي

بالجهود التي تبذلها الآن الدول الأطراف فيها للوفاء بالواجبات المترتبة على الاتفاقية، يشهد بصراحة القواعد الدولية ضد الأسلحة الكيميائية. فهذه القواعد تعزز التحريم القائم منذ فترة طويلة لاستخدام هذه الأسلحة الذي يعود تاريخه إلى بروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها وللوسائل البكتريولوجية، في عام ١٩٢٥. وأكثر من ذلك، تعمل الاتفاقية على تعزيز تعددية الأطراف، وسيادة القانون، حتى بلوغ الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح العام والكامل.

ولذلك، أدعو جميع الدول إلى إعادة تأكيد التزامها بهذا الصك التاريخي وكفالة حصول منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على التأيد السياسي وتوفير الموارد اللازمة لها للنهوض بمسؤولياتها الهامة في الأعوام القادمة. كما أطلب إلى جميع الحكومات التي لم تصدّق أو تنضم إلى الاتفاقية بعد أن تقوم بذلك بلا تأخير وأدعو جميع الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية إلى إكمال تدمير تلك الأسلحة وفق المواعيد النهائية المتفق عليها.

والأمم المتحدة، من جانبها، ستستمر في العمل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والمجتمع الدولي لمواصلة تعزيز عالمية الاتفاقية وتنفيذها تنفيذاً كاملاً.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد سيرجيو دوارتي على تشديده على أهمية الاتفاقية، وبوجه خاص النداء الذي وجهه من أجل زيادة الالتزام بتعزيز عالمية الاتفاقية وتأييدها. إن وجود دليل ملموس على الالتزام بالاتفاقية أمر هام بوجه خاص، حتى وإن كانت هناك زيادة في عدد المنضمين إلى الاتفاقية.

المتكلم التالي هو السيد روخيليو فيرتو، المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الذي يسرنا أن نستمع إليه في حلقة المناقشة هذه.

وأعتقد أنه لا يفوتنا أن نشير، وأود أن أشدد على ذلك اليوم، إلى أنه لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن نتغاضى عن التحديات الهائلة التي ما زلنا نواجهها. فلننظر مرة أخرى إلى البرامج المختلفة.

أولا، فلننظر إلى مسألتي نزع السلاح وتحديد الأسلحة. نعم، لقد تم تدمير ما يزيد على ٣٠ في المائة من مخزوناتها المعلن عنها. ولكن ذلك قد تحقق على مدار عشر سنوات. ووفقا للاتفاقية، يتبقى هناك ما يقل عن خمس سنوات على إكمال هذا التدمير. وهناك ما يقرب من ٧٠ في المائة من هذا المخزون بحاجة إلى التدمير.

لذلك هناك تحد كبير يتعين مواجهته، ولا سيما من جانب الدولتين الرئيسيتين الحائزتين للأسلحة الكيميائية، ألا وهما الاتحاد الروسي والولايات المتحدة.

لقد دمّر الاتحاد الروسي، بموجب شهادات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، حوالي ٢٤ في المائة من مخزونات من تلك الأسلحة، وتقدر المخزونات التي أعلن عن حيازتها في البداية بحوالي ٤٠.٠٠٠ طن. ويعني ذلك أنه يلزم تدمير حوالي ٦٨ في المائة أو ٦٦ في المائة أو ٦٥ في المائة - ويجري التدمير بالفعل كل يوم، ويتحقق تقدم جيد في هذا الشأن - ولكن لا يزال هناك ٦٥ أو ٦٦ في المائة من تلك المخزونات ينبغي تدميرها في أقل من خمس سنوات. وذلك تحد كبير يتعين على الاتحاد الروسي أن يواجهه، وهو يضطلع بذلك بالفعل، بتعطيل مرافق جديدة عن العمل. وسيتطلب ذلك توفير تمويل دولي مستمر لدعم برنامج التدمير الروسي، لأن ذلك البرنامج ليس مفيدا لروسيا فحسب، بل أيضا للعالم أجمع. وكلما سارعنا بتدمير المخزونات من الأسلحة الكيميائية، وكلما جرى تدميرها بشكل أكمل، يصبح العالم أكثر سلامة نسبيا.

أعلنت عنها الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية بحلول عام ٢٠١٢، على الأكثر. واليوم، يمكننا أن نؤكد تدمير ما يزيد على ٣٠ في المائة من هذه المخزونات بموجب نظام التحقق التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية - بصورة متفاوتة على أساس الدول الحائزة، ولكن بمعدل ٣٠ في المائة، وليس ذلك بالرقم الضئيل. وأعتقد أننا جميعا ينبغي أن نشعر إزاءه ببعض الارتياح.

دعونا ننظر إلى أهداف منع الانتشار، أي ننظر إلى الجهود التي نبذلها لضمان عدم إنتاج أي أسلحة كيميائية في المستقبل. وعلى تلك الجبهة، أعتقد أيضا أن المجتمع الدولي يمكنه أن ينظر بارتياح إلى أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية استطاعت أن تضع موضع التنفيذ نظاما فعالا للتحقق بالنسبة للمرافق الصناعية. وأعلنت الدول الأعضاء وجود ما يزيد على ٦.٠٠٠ مرفق وتم بالفعل إجراء ١.٢٠٠ عملية تفتيش. ويشكل ذلك أيضا مصدرا للشعور بالارتياح.

وإذا نظرنا إلى الفصل المتعلق بالتعاون والمساعدة الدوليين - الذي يتصل بتقديم المساعدة للدول الأعضاء في مجال بناء القدرات، وحظر الاستخدام المحتمل للأسلحة الكيميائية أو التهديد باستخدامها ضد تلك الدول، وفي الوقت نفسه، تعزيز الاستخدامات السلمية للكيمياء - فإننا على تلك الجبهة حققنا أيضا بعض التقدم. وإن عدد الدول الأعضاء أو عدد الخبراء من الدول الأعضاء، الذين يتلقون الدعم من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، عدد كبير وآخذ في الازدياد. وهذا مجال من المجالات التي عبّرت فيها الدول الأعضاء عن ارتياحها.

ولذلك فإنه فيما يتعلق بتنفيذ البرامج، أنجزت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الكثير، ومن ثم ساد أيضا شعور غامر بالارتياح لدى مختلف البلدان والمنظمات في مناسبات عديدة، أثناء هذه الذكرى السنوية العاشرة.

الصراعات. وبالطبع أعتقد، مثل المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أنه ينبغي ألا يمنع أي شيء الشعوب - شعوب الشرق الأوسط على سبيل المثال - من أن تتحرر على الأقل من احتمال التهديد باستخدام الأسلحة الكيميائية. وحينما لا تنضم الدول الموجودة هناك إلى الاتفاقية، على الأقل من الناحية النظرية، يظل ذلك الخيار متاحا. إننا لسنا ممن يُسدون المشورة فيما يتعلق بأفضل الطرق التي ينبغي اتباعها لتحقيق السلام، ولكن يبدو أن المنطق السليم يقول إننا إذا أغلقنا الخيار الكيميائي على الأقل، فإننا نساهم بذلك في تحقيق السلام أو في إيجاد فرص السلام في المستقبل.

وبالإضافة إلى ذلك فقد فقدت الأسلحة الكيميائية اليوم بعضا من أهميتها الاستراتيجية، ولا يتبقى منها في الواقع إلا كونها مجرد أسلحة إرهاب ضد المدنيين. وهكذا أعتقد أنه من المستصوب أن يستمر المجتمع الدولي، لعدة أسباب، في محاولة تشجيع البلدان التي لا تزال خارج نطاق الاتفاقية على الانضمام إليها في أقرب وقت ممكن. وسيشكّل ذلك، من الناحية القانونية والأخلاقية والاستراتيجية، خطوة جيدة وإسهاما حسنا في تحقيق السلام. وعلى نفس المنوال، فإن تلك الدول، بوجودها خارج نطاق الاتفاقية، تقوم، من الناحية القانونية والأخلاقية والاستراتيجية، بتثبيط عزيمة المجتمع الدولي على التخلص من هذه الأسلحة البغيضة.

وهكذا تبقى تلك التحديات قائمة فيما يتعلق بنزع السلاح. كما نواجه أيضا تحديات فيما يتعلق بعدم الانتشار. ويجب أن نضمن استمرار الصناعات الكيميائية في العمل بطريقة تتماشى مع أغراض الاتفاقية وأهدافها. ولذلك، يجب علينا، أولا وقبل كل شيء، الاستمرار في نيل دعم الدول الأعضاء وتلقي إعلاناتها، ويجب أن نضمن للمنظمة، الاستمرار في تحديث قدرتها على رصد الانتهاكات الفعلية والتحقق منها. وهذا يعني أن منظمة حظر الأسلحة

وفي حالة الولايات المتحدة، فإن التحدي الذي تواجهه في المستقبل ليس ضئيلا أيضا. فستنتهي الولايات المتحدة من تدمير حوالي ٥٠ في المائة من مخزونها بنهاية هذا العام، ولكن سيكون أمامها أقل من خمس سنوات لكي تدمّر الـ ٥٠ في المائة المتبقية.

وهناك تعقيدات البرنامج وتكاليفه والحاجة إلى وضع السلامة فوق كل الاعتبارات - وفي الواقع، ذلك أمر منطقي حيث أننا نقوم بتدمير الأسلحة الكيميائية من أجل أن يصبح العالم مكانا أكثر سلامة؛ ومن المفارقة العجيبة أننا كنا ندمرها بطريقة غير مأمونة. وتترتب على كل ذلك آثار سلبية من حيث التكلفة والوقت. وهكذا، فإنها تشكل أيضا تحديا كبيرا بالنسبة لهذه الدول. وأعتقد أنه من المهم للغاية أن تواصل جميع الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية إبداء التزام سياسي قوي من أجل ضمان العمل بكل ما في وسعها على تدمير أسلحتها الكيميائية في إطار الموعد النهائي المحدد في الاتفاقية.

ولكننا نواجه أيضا تحديات أخرى. لنفترض أن الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية ستدمر مخزونها من تلك الأسلحة بحلول عام ٢٠١٢ - حينئذ تكون قد انتهت من تحقيق هدف رئيسي من أهداف الاتفاقية. ومع ذلك قد يستمر إحباط الاتفاقية في مجال نزع السلاح، إذا كانت الدول، التي لا تزال خارج نطاق الاتفاقية بحلول ذلك التاريخ والتي هناك ادعاءات بوجود برامج كيميائية أو مخزونات كيميائية على أراضيها، تمتلك هذه البرامج أو المخزونات. ولذلك، فإن تحقيق العالمية شيء أساسي لبلوغ أهداف نزع السلاح الواردة في الاتفاقية.

وليس هذا بالتحدي الصغير. وبعض الدول التي لا تزال خارج نطاق الاتفاقية تشارك في بعض الصراعات، وتعبّر عن ترددها في الانضمام إلى الاتفاقية في إطار هذه

استكمالا لبيان السيد فيتر، أعطي الكلمة الآن للسيد هورست ريبس، مدير التحقق في نفس المنظمة، حتى يستكمل رسالة المدير العام بشأن القضايا ذات الصلة.

السيد ريبس (منظمة حظر الأسلحة الكيميائية) (تكلم بالانكليزية): لضيق الوقت المتاح لنا، أود أن أخوض مباشرة في صلب الموضوع وأن أؤكد أن التحقق في إطار نظام اتفاقية الأسلحة الكيميائية يتم بموجب معاهدة متعددة الأطراف. وهذا يختلف، على سبيل المثال، عن بعض نُظم نزع السلاح والتحقق القائمة بموجب قرارات لمجلس الأمن، مثلما في حالة العراق.

ما هي الأهداف الرئيسية للتحقق؟ من ناحية، يجب أن نتحقق من تدمير الأسلحة الكيميائية، ومن ناحية أخرى، يجب أن نضمن عدم انتشارها. ولأن الاتفاقية عبارة عن معاهدة متعددة الأطراف، يجب أيضا أن نحافظ على الثقة بأن جميع الدول الأطراف تمثل للقواعد المنصوص عليها في الاتفاقية. وهذا، بطبيعة الحال وبالترادف، يعزز الأمن من خلال الشفافية - فنحن نصدر تقارير بشكل منتظم، على سبيل المثال - ويعزز المعرفة بشأن الاستخدام والتجارة في تلك المواد الكيميائية على الصعيد العالمي.

وقد تسألون أنفسكم بالطبع: ما الذي سنفعله وكيف سنفعله؟ أولا إذا تلقت دولة طرف أو دولة ستصبح طرفا وتود أن تنضم إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، كما كان الحال مع الجماهيرية العربية الليبية أو كما سيكون الحال في المستقبل القريب مع العراق، يتعين تقديم إعلانات أولية وسنوية بشأن الأسلحة الكيميائية. ويبدأ ذلك بإعلانات أولية بشأن الأسلحة الكيميائية، والأنشطة السابقة في مجال الحرب الكيميائية، وأخيرا وليس آخرا، حيازة المواد المستخدمة في مكافحة الشغب. وبموجب المادة السادسة - التي تتناول مجال عدم الانتشار - نحن نغطي أيضا، قطاعات

الكيميائية بحاجة أيضا إلى أن تظل منظمة تقوم، من أجل التحقق، بتطبيق أحدث التكنولوجيات وآليات التحقق.

وعلى صعيد التعاون الدولي والمساعدة الدولية، يجب أن نضمن الاستمرار في تزويد الأعضاء بالقدرات التي يريدونها. ونتيجة لظهور خطر الإرهاب وممارسة الإرهاب الكيميائي باعتباره احتمالا حقيقيا، ازدادت المتطلبات المفروضة على المنظمة كي توفر للدول الأعضاء بناء القدرات في هذا المجال زيادة هائلة. ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ليست منظمة لمكافحة الإرهاب، ولكن المجتمع الدولي، من خلال قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب التي اعتمدها الجمعية العامة في العام الماضي، لديه توقعات بأن تقدم المنظمة مساهمتها في ذلك ضمن مجال اختصاصها. وهذا أيضا أمر يجب أن نتناوله.

كل هذه القضايا سينظر فيها في المؤتمر الاستعراضي الثاني، الذي سيعقد في لاهاي في غضون أشهر قليلة. وآمل أن يلتزم الجميع بضمان استمرار المؤتمر في تعزيز منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وألا يُفسد أي شيء المناخ بطريقة تعرض قدرة المنظمة على مواصلة أعمالها للخطر. لقد كان توافق الآراء واحترام تعددية الأطراف، ولا يزالان، الأساس الحقيقي لنجاح المنظمة. وآمل أن تسود نفس هذه الروح. وسيكون ذلك أمرا جيدا، ليس للمنظمة وحدها ولكن للعالم بأسره وللسلام والأمن برمتيهما.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد فيتر على بيانه الحماسي جدا وعلى مناشدته للدول الأعضاء كي تنهض بمسؤولياتها، سواء كانت دولا أطرافا أو لم تكن. وأعتقد أن ندائه سيلقى آذانا صاغية، على الأقل في هذه القاعة.

الصين، التي خلّفت فيها القوات المسلحة للإمبراطورية اليابانية كميات كبيرة من الأسلحة الكيميائية في عام ١٩٤٥.

إن التحقق الذي يجري في موقع لتدمير الأسلحة الكيميائية يتم على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع طيلة فترة عمر المرفق، وبمجرد أن يصبح جاهزا للتشغيل. ونحن نستخدم أيضا آلات تصوير وأدوات لمراقبة العمليات وأجهزة تسجيل لجعل عملية التحقق أكثر فعالية واقتصادا. ولا يفوتكم أن السبب في ذلك هو أننا في الأمانة الفنية لسنا مجرد موثقين، بل نحن من ضمن لدولنا الأعضاء أن كل شيء يجري وفقا للقواعد المنصوص عليها في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

ويجري تفتيش مرافق التخزين بشكل منتظم، مثلما تخضع مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية السابقة التي تم تدميرها أو تحويلها للتفتيش.

لقد قضى مفتشونا حتى الآن ما يقرب من ١٤٠ ٠٠٠ يوم عمل في جميع الأنشطة المتصلة بالأسلحة. والتحقق من الصناعات الكيميائية هو المجال الذي يمكننا القول إنه متصل بعدم الانتشار. لدينا ثلاث قوائم لمواد كيميائية مدرجة في الجداول، بالإضافة إلى مواد كيميائية عضوية منفصلة بوصفها فئة رابعة. وجميع المواد الكيميائية التي ننظر فيها هي إما مواد كيميائية حربية أو سلائف مباشرة، أو يمكن على الأقل استخدامها لإنتاج أسلحة كيميائية، وبالتالي فإن طابع ازدواجية استخدامها واضح. ونحن بطبيعة الحال نتحقق من خلال رصد البيانات والإعلانات وعمليات التفتيش في الموقع.

وفي هذا العام وفي العام المقبل، سنقوم بتنفيذ ٢٠٠ عملية تفتيش لمنشآت صناعية كيميائية. وتضم عملية التفتيش المعتادة من ثلاثة إلى خمسة مفتشين يعملون من

مختارة من الصناعات الكيميائية فيما يتعلق بأنشطة سابقة ومتوقعة، أي ما قامت به هذه الصناعات في العام الماضي وما تعتزم القيام به في العام المقبل. وكذلك، نحن نغطي نقل المواد الكيميائية من بلد إلى آخر.

وكما أشار المدير العام من قبل، لدينا ست دول أطراف. أكبرها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. ولم تبدأ الجماهيرية العربية الليبية بعد بتدمير الأسلحة الكيميائية، في حين أن الهند، وهي دولة طرف، تقوم بالتدمير على أكمل وجه، وانتهت ألبانيا مؤخرا من تدمير مخزونها الصغير من الأسلحة الكيميائية. والأرقام بالتحديد هي: تم حتى الآن تدمير ٣٥ في المائة من إجمالي الكمية المعلنة، أي ما يقرب من ٣ ملايين قطعة من الذخائر والعبوات من أصل نحو ٨,٥ مليون قطعة. وأجريت نحو ٩١٥ عملية تفتيش متعلقة بمرافق تدمير الأسلحة الكيميائية. وقضى المفتشون ما يقرب من ١٢٠ ٠٠٠ يوم في التفتيش الميداني. وهذا لا يتحقق بثمن بخس. لقد تم القيام برحلات جوية لمسافة ٨٦ مليون كيلومتر أثناء تأدية تلك الأنشطة. أخيرا وليس آخرا، فإن نسبة ٨٥ في المائة من مواردنا المخصصة للمفتشين تذهب إلى التحقق من تدمير الأسلحة الكيميائية.

ونحن مكلفون أيضا بتفتيش المرافق السابقة لإنتاج الأسلحة الكيميائية. ولدينا ١٢ دولة طرفا كانت في السابق ضالعة بشكل ما في أنشطة الحرب الكيميائية. ومن المقرر تدمير تلك المرافق أو تحويلها. ولدينا أيضا مخلفات من الحربين العالميتين الأولى والثانية. ولا يزال لدينا نحو ١٣ دولة طرفا فيها أسلحة كيميائية منذ ما قبل عام ١٩٢٥ ومن عام ١٩٤٦، والتي ستظل تظهر لنا على مدى السنوات الخمسين المقبلة على الأقل.

وما يؤرقنا فيما يتعلق بالمستقبل هو مسألة مخلفات الأسلحة الكيميائية. وأكبر دولة عضو في هذا الصدد هي

التحقق. وأرجو أن تضعوا في اعتباركم أنهم جميعا على درجة عالية من التخصص - فمن الممكن أن يكونوا كيميائيين صناعيين أو كيميائيي أسلحة سابقين أو كيميائيي إنتاج حربي سابقين.

وبالنسبة إلى الاستنتاجات، كل دولة طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية تستطيع أن تستخدم الكيمياء للأغراض السلمية. وفي إطار عمليات التفتيش، نطلع على امتثالها لذلك، وبالعكس، يمكن للدول الأعضاء أن تثبت امتثالها. جميع عمليات التفتيش هي جهود مشتركة. فبدون التعاون التام من الدول الأعضاء لما كنا بهذه الفعالية والكفاءة.

إن المنظمة قد أناطت بها اتفاقية الأسلحة الكيميائية التحقق من الامتثال بغية منع الانتهاكات. ولم تكتشف في الحقيقة أية انتهاكات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكركم، يا سيد ريس، على عرضكم الواضح والمفصل للعمل البالغ الصعوبة الذي تشرفون عليه في مجال التحقق. لقد فعلتم الكثير وسافرتكم لمسافات كبيرة، ولكن من المؤكد أن أمامكم المزيد من التحديات خلال السنوات الخمس المتبقية من الآن وحتى عام ٢٠١٢. وحتى تنجحوا في هذا العمل، كما أشرت في نداءكم الهام إلى الدول الأعضاء، فأنتم تعولون على تعاونها وتعاضدها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة أناليزا غيانيليا، الممثلة الشخصية للممثل السامي للسياسة العامة الخارجية والأمنية المشتركة في مجلس الاتحاد الأوروبي المعنية بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

السيدة غيانيليا (مجلس الاتحاد الأوروبي) (تكلمت بالفرنسية): سوف أغتنم فرصة المشاركة هذه في المناقشات المعنية باتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية لأعرض مثالا للتعاون

يوميين إلى خمسة أيام، وبالتالي فنحن نتسم بالكفاءة العالية في استخدامنا لموظفينا ضمن إطار زمني قصير جدا لأداء مهمة ضخمة للغاية. المهم هو أنه نظام للتحقق متعدد الأطراف. وهذا يعني في نهاية المطاف أنه سيكون هناك تقرير نهائي عن التفتيش يضم أيضا قسما تستطيع فيه الدولة الطرف التي تم تفتيشها أن تسجل ملاحظاتها.

لدينا حتى الآن حوالي ٢٠٠ ٥ مرفق قابل للتفتيش في نحو ٧٣ أو ٧٤ دولة عضوا. وقمنا بتنفيذ عمليات تفتيش لنحو ١٣٠٠ مرفق وخصّص حوالي ١٥ في المائة من وقت المفتشين لذلك النشاط.

وسيصبح رصد التجارة أكثر أهمية في المستقبل. فسننتولى بالفعل رصد تدفقات البضائع والمواد الكيميائية المدرجة في القوائم والمواد الكيميائية المجدولة بين الدول الأعضاء. ونحن مستمرون في صقل ذلك. كما أننا نستخدم نظاما مطورا لمعلومات التحقق يتناوب أداء عدد معين من المهام لإجراء المزيد من التحليل للبيانات.

بالنسبة إلى موضوع الوضع الراهن والتحديات المستقبلية، بعد ١٠ أعوام أستطيع أن أقول، من ناحيتي، نعم لقد كانت عملية ناجحة جدا. فالنظام، الذي قمنا بتحسينه على مر السنين - فلا شيء يبدأ كاملا - قد ثبت نجاحه. وبالطبع هناك جانب مشرق، وثمة جانب فيه مشاكل أو تحديات تستلزم التفكير فيها. عبء العمل سيزداد في السنوات الثلاث المقبلة. ستصبح أربعة مرافق إضافية لتدمير الأسلحة الكيميائية جاهزة للعمل، مما يستهلك الكثير من مواردنا. لذلك يجب علينا أيضا أن ننظر في نهج جديدة للتحقق، ونستخدم فيها المزيد من الأدوات والمناطق المغلقة أو "الصناديق". وقيود الميزانية أمر مألوف لنا جميعا. فالتحقق مكلف وسيظل كذلك. أخيرا وليس آخرا، يجب الحفاظ على المعرفة التقنية بالشركات لدى موظفي شعبة

جديدة سأشرحها لاحقا. ويستكمل هذا التشريع المحدد الهدف الإجراءات التي تغلب عليها الصبغة السياسية والدبلوماسية التي تقوم بها رئاسة الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على شكل مساع دبلوماسية مع بلدان فرادى من أجل إقناعها بالتصديق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتنفيذها بالكامل.

وعلى وجه التحديد، أتاح الدعم المالي المقدم من الاتحاد الأوروبي إلى المنظمة تنظيم عدد من الحلقات الدراسية الإقليمية لتشجيع التعميم في مناطق أفريقيا والبحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط ومنطقة البحر الكاريبي وتنظيم زيارات للمساعدة يقوم بها خبراء قانونيون لتعزيز التنفيذ على الصعيد الوطني في دول أطراف. كيف نعزز التنفيذ على الصعيد الوطني؟ نحن نساعد الدول الأطراف على صياغة التشريعات واتخاذ التدابير اللازمة للامتثال للاتفاقية. وأتاح الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي توفير معدات مكتبية لحمسين هيئة وطنية وبعض المعدات التحليلية الأساسية لـ ١٣ مختبرا تقوم بإجراء تحليل المواد الكيميائية تحت إشراف هيئات وطنية.

وقد استفادت الهيئات الوطنية في البلدان التالية من دعم الاتحاد الأوروبي لمشاريع بناء القدرات بموجب التشريع المشترك المنفذ في عام ٢٠٠٦: أذربيجان، أوروغواي، أوغندا، بنغلاديش، بنن، بوركينافاسو، سري لانكا، سيراليون، غابون، كمبوديا، ليبيريا، ملاوي. وتم توفير معدات للمختبرات بموجب التشريع المشترك المنفذ أيضا في عام ٢٠٠٦ لإريتريا وبنغلاديش وبيرو وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وغانا. واستكمل توفير المعدات بتقديم المساعدة التقنية بشأن استخدامها.

والآن، لننظر إلى النتائج المحرزة. فاليوم، وبفضل الجهود الدؤوبة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية

بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة دولية أخرى، هي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية - وهو مثال أعتقد أنه يمكننا اعتباره نموذجيا. أود أن أشرح هذا بالتفصيل حتى يتمكن المستمعون من الحكم على الحالة بأنفسهم.

(تكلمت بالانكليزية)

من أجل مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، اعتمد الاتحاد الأوروبي نهجا شاملا ومنظما، تضمنته استراتيجية اعتمدها المجلس الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. والمبدأ الرئيسي لهذه الاستراتيجية هو دعم تعددية أطراف فعالة. وتدعو الاستراتيجية، في جملة أمور، إلى الدعم القوي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وعلى وجه الخصوص، تحت عنوان "جعل تعددية الأطراف أكثر فعالية"، تدعو الاستراتيجية إلى تخصيص موارد مالية لدعم مشاريع محددة تديرها مؤسسات متعددة الأطراف، بما في ذلك منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ومنذ اعتماد استراتيجيتنا المعنية بأسلحة الدمار الشامل، بالإضافة إلى الدعم السياسي لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية و صكوك أخرى متعددة الأطراف، اعتمد الاتحاد الأوروبي ثلاثة تشريعات قانونية لدعم أنشطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. هذه التشريعات القانونية، التي نسميها تشريعات مشتركة، هي أداة محددة من أدوات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي. وهي تسمح للاتحاد الأوروبي باتخاذ إجراءات وتخصيص موارد مالية لهدف محدد. وهذا يعني من الناحية المالية تخصيص ٥ ملايين يورو لدعم أنشطة المنظمة، وذلك من خلال الأمانة الفنية للمنظمة في لاهاي.

لقد ركّز التشريعان المشتركان الأوليان على مجالات عالمية والتنفيذ على الصعيد الوطني والتعاون الدولي. ويشمل آخر تشريع مشترك تم اعتماده مشاريع جديدة في مجالات

الأوروبي. وسيطبق مشروع ماثل على الزيارات المقبلة للدول الأخرى الحائزة للأسلحة الكيميائية.

كما أود أن أشير - وهذه ليست مشاريع نقوم بتنفيذها بالترافق مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية - إلى أننا نقدم المساعدة المالية أيضا لبناء مرافق تدمير الأسلحة الكيميائية في روسيا، في سياق الشراكة العالمية لمجموعة الثمانية.

ونؤمن بأن تعاوننا مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية يشكل نموذجا حقيقيا لتعددية أطراف فعالة. ونشعر بسرور كبير حيال ذلك التعاون ونحن ملتزمون للغاية بمتابعته وزيادة تطويره.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة غيانيلا على بيانها، الذي يمكننا من تقييم ما أسميه بالروح النضالية الحقيقية للاتحاد الأوروبي في سياسته الخارجية والأمنية لتعزيز اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وخاصة المساعدة التقنية التي يقدمها إلى جميع الدول الأطراف، وخاصة أكثر الدول احتياجا إلى المساعدة.

أعطي الكلمة الآن للسيد سانتياغو أوناتي لابوردي، المستشار القانوني في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

السيد أوناتي لابوردي (منظمة حظر الأسلحة الكيميائية) (تكلم بالانكليزية): إن مهمتي بعد ظهر هذا اليوم تتمثل في إبراز التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة خلال العقد الأول من عمر الاتفاقية.

وكما تعلم اللجنة جيدا، فإن اتفاقية الأسلحة الكيميائية نتاج عملية طويلة وصعبة من المفاوضات التي أجريت تحت إشراف الأمم المتحدة. ودونت الاتفاقية مجموعة من مبادئ القانون الدولي العرفي، وعوّلت على الجهود السابقة الرامية إلى إنهاء استخدام الأسلحة الكيميائية.

ومديرها العام - وقد استمعت للجنة من فورها للحماس الذي يروج به لاتفاقية الأسلحة الكيميائية - صدّقت ١٥ دولة أخرى على الاتفاقية، ليصل العدد الإجمالي للدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى ١٨٢ دولة. وهناك ست دول فقط وقعت على الاتفاقية ولكنها لم تصدّق عليها بعد، وسبع دول فقط لم توقع على الاتفاقية. واتفاقية الأسلحة الكيميائية تقترب بسرعة من العالمية.

إن أحدث عمل مشترك لنا، الذي اعتمد في وقت مبكر هذا العام، يأخذ بعين الاعتبار الظروف الجديدة المتعلقة بعملية الاتفاقية والتنفيذ الوطني - بوصفهما، ضمن عوامل أخرى، ناجمين عن النتائج المحرزة من خلال العاملين المشتركين الأولين. وهو يشمل مشاريع جديدة في مجالات التأهب في حالة وقوع هجمات بالأسلحة الكيميائية، وتطوير قاعدة بيانات، ودعم أنشطة التوعية المتعلقة بالصناعة، ودعم الزيارات إلى مرافق تدمير الأسلحة الكيميائية في الدول الحائزة لهذه الأسلحة. كما أن العمل المشترك الجديد سيدعم الزيارات الثنائية الرامية إلى تعزيز العالمية، بدلا من الحلقات الدراسية الإقليمية، وسيواصل تمويل مشاريع بناء قدرات السلطات الوطنية.

وهذا العام، وفي ما يتعلق بالذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، سنشارك في رعاية منتدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للصناعة والحماية، المقرر عقده في لاهاي يومي ١ و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وذلك أمر هام للغاية، بطبيعة الحال، لأنه لا بد للصناعة الكيميائية أن تكون شريكنا في جهودنا لمكافحة الانتشار.

والمشروع الذي يحظى باهتمام خاص هو الزيارات إلى مرفق للتدمير، التي ستتم قريبا في مرفق أنيستون للتخلص من العوامل الكيميائية، الذي يدعمه ماليا أيضا الاتحاد

تبادل المعلومات التقنية والعلمية للأغراض التي لا تحظرها الاتفاقية من خلال نظام معقد للحقوق والواجبات هو: من ناحية، الحقوق في تطوير المخزونات الكيميائية وإنتاجها والحصول عليها ونقلها واستخدامها للأغراض غير المحظورة؛ ومن الناحية الأخرى، واجب اتخاذ التدابير اللازمة التي تضمن استخدام المواد الكيميائية السامة بشكل سليم وإخضاعها لنظام للتحقق الدولي. وبشكل أساسي، يتعلق تحدي تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية على المستوى الوطني بوضع تشريعات جنائية تنشئ عمليات لمنع السلوك الذي تحظره الاتفاقية على الدول الأطراف.

ثانياً، ينبغي أن ينشئ نظام منع الانتشار نظاماً لمراقبة عمليات النقل وأن ينص على إنفاذ تلك الأحكام. ويجب تنفيذ كل ذلك في إطار آليات التعاون وتقديم المعونة القانونية. وتنفيذ التشريعات المتعلقة بكل دولة طرف سيمكنها من تحديد الأنشطة التي يمكن إعلانها، وسينشئ نظاماً لتمكين الدول الأطراف من جمع المعلومات وطلب تقارير من الصناعة وسيمكنها من معاقبة السلوك الذي ينتهك الاتفاقية.

وحيثما نتكلم عن عدد الدول الأطراف وعن كيفية تنفيذ الاتفاقية في الماضي، من الضروري أن نعترف بأنه في عام ٢٠٠٣، وبعد خمسة أعوام من دخول الاتفاقية حيز النفاذ، تعيّن على المؤتمر الاستعراضي الثالث أن يقر بأنه، في ذلك الوقت، لم ينفذ الاتفاقية على المستوى الوطني سوى أقل من ثلث الدول الأطراف. وفي ذلك الوقت، وافقت الدول الأطراف على خطة عمل، وضعت موضع التنفيذ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، ووطدها في وقت لاحق قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وظلت قائمة لفترة الأعوام الخمسة الماضية. وما حصل خلال تلك الأعوام الخمسة من خلال إجراءات مثل تلك التي وصفتها أناليزا غيانيليا ممثلة الاتحاد الأوروبي - أي من خلال حلقات العمل والحلقات

ولبلوغ ذلك الهدف، تنص الاتفاقية على التدمير الكامل لجميع الأسلحة الكيميائية في إطار زمني محدد. كما تنص على إنشاء آلية صارمة لمنع الانتشار. ويتعين تنفيذ كل ذلك العمل في إطار نظام فريد للتحقق الدولي.

والاتفاقية، بوصفها معاهدة متعددة الأطراف حصلت على درجة كبيرة من العالمية وتتسم بحظر نوع كامل من أسلحة الدمار الشامل، هي بالدرجة الأولى مسؤولية كل دولة من الدول الأعضاء وتمارس تحت إشراف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبمساعدها.

وفي ما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية في مجال نزع السلاح، فإن زميلي، السيد هورست ريبس، قدم بالفعل شرحاً واضحاً للغاية للعمل الذي تمكّننا من إنجازه.

ومجال منع الانتشار هو المجال الذي علينا أن نعمل فيه مع الدول الأطراف وأن نكفل تمكين جميع هذه الدول، وفي داخل أراضيها، من تنفيذ أحكام الاتفاقية. والمقصود من المعاهدات أن تكون ملزمة. والمعاهدات ليست مجرد ممارسات دبلوماسية أو بيانات سياسية. وينبغي أن تنجز المعاهدات وتنفذ بحسن نية، على أساس أن العقد شريعة المتعاقدين.

وحصلت الاتفاقية على درجة كبيرة من العالمية. ففي أعوامها العشرة الأولى، تطورت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من منظمة تضم ٣٧ دولة طرفاً إلى منظمة مؤلفة من ١٨٢ دولة طرفاً. ولكن الزيادة في عدد الدول الأطراف لا بد أن يصاحبها الوفاء بالتزامات تلك الدول الأعضاء. وهنا، نواجه التحدي الملموس المتعلق بالتنفيذ. ويحاول نظام منع الانتشار أن يكفل مبادئ أساسيين.

من ناحية، فإن الإنجازات في مجال الكيمياء ينبغي أن تستخدم حصراً لفائدة البشرية. ولا بد من تطوير الرغبة في تعزيز التجارة الحرة في المواد الكيميائية وفي النهوض بعمليات

ويسرني كثيرا أن أعطي الكلمة الآن للسيدة ليليام بالون، ممثلة الشعبة العامة لشؤون الأمم المتحدة والشؤون المتعددة الأطراف في وزارة الخارجية في بيرو .

السيدة بالون (بيرو) (تكلمت بالانكليزية):

استجابة للدعوة الكريمة التي وجهها الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، أود أن أشير بعد ظهر هذا اليوم إلى مسألة خاصة بعينها تتصل باتفاقية الأسلحة الكيميائية، وهي مبادرة اضطلعت بها بلدان أمريكا اللاتينية في ما يتعلق بإنشاء شبكة إقليمية للمساعدة والحماية من الأسلحة الكيميائية. وتنص الفقرة ١ من المادة العاشرة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية على:

”لأغراض هذه المادة، يقصد بمصطلح ‘المساعدة’ التنسيق وتزويد الدول الأطراف بسبل الحماية من الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك، في جملة أمور، ما يلي: معدات الكشف ونظم الإنذار، ومعدات الحماية، ومعدات إزالة التلوث والمواد المزيللة للتلوث، والترياقات والعلاجات الطبية، والمشورة بشأن أي من تدابير الحماية هذه“.

وكما ذكرت، سأتكلم عن مبادرة اتخذت في إطار اجتماع بشأن المساعدة والحماية من الأسلحة الكيميائية. وخرجت هذه المبادرة إلى حيز الوجود في اجتماع عقد في ليما في الفترة من ٨ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، نظّمته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وحكومة بيرو. وفي ذلك الوقت، قررت بلدان أمريكا اللاتينية أن تطلب المساعدة التقنية من مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بغية إنشاء شبكتنا الإقليمية للمساعدة والحماية من الأسلحة الكيميائية.

والهدف من إنشاء الشبكة تعزيز بناء القدرات الوطنية على حماية السكان المدنيين والبيئة في المنطقة إزاء

الدراسية وبناء القدرات مع الدول الأطراف - مبين في الرسم البياني المعروض على الأعضاء. فمن ناحية، وفي عام ٢٠٠٣، ومن بين ١٥٤ دولة طرفا، لم تنشئ سلطة وطنية سوى ٧٩ في المائة من هذه الدول. وظل ذلك العدد يزداد بقدر كبير، حتى اليوم، أكملت ٩٦ في المائة من دولنا الأطراف تشكيل سلطة وطنية. وفي عام ٢٠٠٣، لم يضع سوى ٦٠ في المائة من الدول الأطراف شكلا ما من التشريعات. وحتى اليوم، وضعت ١٢٢ دولة طرفا، أي نسبة ٦٧ في المائة، نوعا ما من التشريعات، ما هو هدفنا؟ هدفنا هو أن تسنّ الدول الأطراف تشريعات شاملة. وما زال الطريق نحو المستقبل طويلا. وحينما بدأنا في عام ٢٠٠٣، لم يضع تشريعات وطنية سوى نسبة ٣٣ في المائة من الدول الأطراف. وبعد خمسة أعوام، وصلت تلك النسبة إلى ٤٢ في المائة.

وتتطلب الاتفاقية الإنفاذ الكامل والعالمي بغية التمكن من ضمان هدف الأمن على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء. وريثما يتم الوصول إلى تلك النقطة - أي النقطة التي تسن فيها جميع الدول الأطراف تشريعات تنفيذية - فإن احتمال اللجوء أو العودة إلى إنتاج أسلحة كيميائية سيظل مفتوحا، للأسف، والمسؤوليات المشتركة هي مسؤوليات الدول الأطراف ومسؤوليات المنظمة التي أنشأتها هذه الدول والمكلفة بتقديم المساعدة والدعم لتلك الجهود.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد سانتياغو

أوناتي لابوردي على عرض قضيته، التي تستكمل البيانين اللذين أدلى بهما بالفعل السيد فيرتر والسيد ريبس ممثلا منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وتوجد أحكام لإنشاء قاعدة البيانات هذه، التي يمكن القيام بها على مرحلتين. ففي المرحلة الأولى، من المقرر تطوير برامجيات للشبكة. والمركز الإقليمي يقوم حاليا بإنشاء قاعدة البيانات، بالتشاور مع المجلس الوطني لحظر الأسلحة الكيميائية ومع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. والمسؤولية عن البرامجيات يتحملها في الوقت الحالي حاسوب الخدمة الشبكي لمرفق المركز الإقليمي. والبرامجيات ذاتها، التي يجري تطويرها باستخدام تكنولوجيا Microsoft.NET، ستطلب صيانة طفيفة حالما يتم استكمالها واختبارها. والمرحلة الثانية، التي تشمل استخدام الشبكة وصيانتها، ستتألف من تمكين جميع السلطات الكيميائية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من الوصول إلى برامجيات الشبكة من أجل استخدامها. وقبل تلك المرحلة، يجب تعيين خادوم جديد للحاسوب ومشغل صيانة للشبكات.

من يملك قاعدة البيانات؟ هنا يجب أن نُميز بين الملكية الفكرية للبرامجيات، والمعلومات المتاحة على موقع الهيئة الكيميائية على الشبكة العالمية، وتلك المتاحة على قاعدة بيانات الشبكة الإقليمية لتقديم المساعدة والحماية في مجال الأسلحة الكيميائية. أما فيما يتعلق بالملكية الفكرية للبرامجيات، فبالرغم من أن البرامجيات يتم تطويرها تلبية لطلب من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي أشرت إليها آنفا، فإن ملكيتها الفكرية ترجع قانونا إلى الأمم المتحدة. وبالإشارة إلى أن المركز الإقليمي قد يرخص للدول الإقليمية باستخدام البرامجيات في أنظمة الشبكات، يمكن أيضا توفير شفرة المصدر للكيان الذي سيكون مسؤولا عن صيانة قاعدة بيانات الشبكات لاستعمالها عند إجراء التغييرات في المستقبل إذا لزم الأمر. وتعتبر المعلومات المتاحة على موقع الهيئة الكيميائية على الشبكة العالمية من ممتلكات البلدان. وفي نهاية المطاف، تصبح المعلومات المتاحة على موقع الهيئة الكيميائية على الشبكة العالمية من ممتلكات منظمة

الخسائر المحتملة الناجمة عن الأسلحة الكيميائية، إذا اعتبرنا أن حصول سيناريو محتمل للطوارئ في المنطقة قد يجعل من الضروري وجود قدرات للمواجهة السريعة والفعالة للأسلحة الكيميائية. وفي ذلك الصدد، يمكن أن تصبح الشبكة مفيدة في توفير المعلومات في ما يتعلق بالمشتريات والمساعدة الطارئة المحتملة بين بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

والشبكة عبارة عن برنامج عمل قائم على الإنترنت ويتضمن معلومات وبيانات لتيسير تنسيق وإيصال الحماية من الأسلحة الكيميائية إلى الدول الأطراف في المنطقة، بما في ذلك معدات الكشف ونظم الإنذار؛ ومعدات الحماية وإزالة التلوث؛ والمشورة والدروس المستخلصة؛ وغيرها من التدابير الوقائية ذات الصلة. وفي ذلك الصدد، يمكن للشبكة أن تنجز ما يلي: إنشاء أداة للحصول على المعلومات الموحدة والآلية التشغيل عن الإبلاغ المتصل بالمادة العاشرة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية؛ وإنشاء موقع شبكي وطني موحد للسلطة الكيميائية؛ وإنشاء برنامج للحصول من خلاله على المعلومات المتخصصة عن الأنشطة ذات الصلة لجميع بلدان المنطقة، بما في ذلك الاجتماعات؛ وإنشاء أداة لإدارة المخزون القطري بشأن المساعدة والحماية.

وفي ما يتعلق بالتنظيم المؤقت للشبكة وعناصرها، فإن الشبكة الوطنية هي قاعدة بيانات على الإنترنت ويستضيفها مقر مركز الأمم المتحدة الإقليمي في لима، وهي حاليا مدعومة بالتالي: مكتب مساعدة؛ وضابط اتصال من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية؛ وضابط اتصال من وزارة الدفاع في بيرو المثلة في المجلس الوطني لحظر الأسلحة الكيميائية؛ وضابط اتصال من الأمانة التقنية للمجلس الوطني لحظر الأسلحة الكيميائية.

من خلال صفحة الهيئة الكيميائية للبلد على شبكة الإنترنت، بواسطة اسم المستعمل وكلمة السر. وإتاحة الدخول لكل المستعملين الآخرين عن طريق مجالات تُستعمل بموجب كلمات السر وبيئة الشبكة، حيث يتعين وضع النظام بأكمله خلف نظام للحماية ضد الاختراق يتم تركيبه في موقع خادوم الشبكة.

ما هو التخطيط المطلوب لاستعمال منصة الشبكة الإقليمية لتعزيز تقديم بلدان أمريكا اللاتينية للمعلومات بموجب الفقرة ٤ من المادة العاشرة من الاتفاقية؟ تنص تلك الفقرة على ما يلي:

”لأغراض زيادة الشفافية في البرامج الوطنية المتصلة بالأغراض الوقائية، تقدّم كل دولة طرف، سنويا، للأمانة الفنية معلومات عن برنامجها، وفقا للإجراءات التي ينظر فيها المؤتمر ويعتمدها“.

وينبغي أن تعمل بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تحديث الصفحات الخاصة بميثاقها الوطنية على شبكة الإنترنت، التي تسمح لها باختيار البنود الخاصة بالمساعدة والوقاية في قوائم الحصر الوطنية التي تريد تضمينها في تقاريرها الوطنية المقدمة إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وبذلك توفر الشبكة الإقليمية منصة لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لوضع قوائم الحصر بشأن مسائل المساعدة والوقاية بطريقة منظمة وتلقائية.

كم عدد البلدان التي ساهمت في توفير المعلومات للشبكة؟ تشاهدون هنا بعض الشرائح التي تشير إلى الطريقة التي تدار بها هذه المعلومات حاليا. ولإعداد البرامج الخاصة بهذا المشروع، تُوفّر المعلومات المستخدمة عن طريق الهيئة الوطنية في بيرو. وسنشاهد بعد ذلك كيف يتم إعداد الشبكة. وفي جميع الصفحات المعروضة على هذه الشرائح، يمكننا أن نشاهد المعلومات المتعلقة بالمساعدة المقدمة من

حظر الأسلحة الكيميائية، حيث يُطلب توفير هذه المعلومات لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بواسطة الدول الأعضاء كجزء من تنفيذ المادة العاشرة من الاتفاقية. ومن الضروري تقييم كل ذلك لأغراض قانونية ولمواصلة المناقشة.

ما هي الآثار المالية المترتبة على ذلك؟ يغطي المركز الإقليمي، في الوقت الحالي، تكاليف عملية إعداد مرحلة التخطيط واختبار النموذج الأولي عن طريق تبرع من السويد كجزء من التمويل الأولي، تستخدم من خلاله الأرصد للبدء في تنفيذ الأنشطة وتطوير مفاهيم إقليمية للمشاريع والأنشطة، في حين يتم الاتصال أيضا بالمناخين الآخرين لتقديم الدعم. وتعتمد الأنشطة التي يضطلع بها المركز الإقليمي على التبرعات. وهذا يعني عدم استخدام أي أرصدة من الميزانية العادية للأمم المتحدة في تمويل هذا المشروع، بخلاف مشاركتها مباشرة في المشروع.

وستشتمل تكلفة صيانة قاعدة البيانات في المرحلة الثانية للمشروع أساسا على ما يلي. تُحسب تكلفة المعدات اللازمة لقاعدة البيانات بمبلغ ٦٠٠ ٢٥ دولار. وتُحسب على أساس شهري تكلفة صيانة قاعدة البيانات بمبلغ ٤٣٥ ٤ دولارا. ويقدر هذان المبلغان على أساس افتراض تركيب الشبكة في مقر المركز الإقليمي في ليمّا. وبالإضافة إلى تكاليف المعدات والأمن والصيانة، يجب أن تجرى صيانة الشبكة بواسطة مطوّر للبرامجيات، من المقدّر أن يتم تعيينه للعمل لبعض الوقت على أساس سنوي. ومن المطلوب أيضا تعيين موظف سياسي للعمل في مكتب المساعدة، ليوفر للدول الخدمات الجوهرية المتصلة بالتنسيق فيما يتعلق بالشبكة. وتختلف تلك التكاليف تبعا للكيان الذي يستضيف الخادوم.

ويجري توفير المعلومات السرية بطريقتين: إتاحة الدخول للهيئة الكيميائية في البلد نفسه إلى الشبكة،

للشبكة ويضمنون تحديث المعلومات المقدمة للشبكة بانتظام. ويقدم مكتب المساعدة التابع لمركز الأمم المتحدة الإقليمي في ليما الدعم التقني لتطوير مفهوم الشبكة وتصميم برامجيات خاصة بها، وتوفير برامجيات شبكية فعالة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والهيئات الوطنية، وضمان بناء القدرات لصيانة البرامجيات من خلال الهيئات المناسبة.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أذكر الأعضاء بأن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، كما تعلمون، منظمة منشأة بموجب معاهدة تشرف على تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك في مجال المساعدة والوقاية. والمطلوب من مركز الأمم المتحدة الإقليمي دعم إنشاء الشبكات في البلدان لتنظيم معلوماتها بشكل أفضل، واستعمالها في تقديم الدعم فيما قد تجده منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مفيدا ومواتيا لتنفيذ المادة العاشرة من الاتفاقية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة ليليام

بالون على ذلك العرض، وعلى الوصف التفصيلي الذي قدمته لنا عن المشروع الممتاز الذي سيكون، بلا شك، مصدرا لإلهام الكثير من الدول الأعضاء المثلة هنا اليوم.

أعطي الكلمة الآن للسيد رالف تراب، المستشار المعني بتحديد الأسلحة ونزع السلاح في مجال الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

السيد تراب (تكلم بالانكليزية): من دواعي

سروري الحقيقي أن أكون هنا، اليوم، وأن أتكلم أمام الأعضاء وأتناول بعض المسائل المتصلة بالمؤتمر الاستعراضي الثاني المقبل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

لقد مضت عشر سنوات على اتفاقية الأسلحة الكيميائية وكذلك على منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولا تعتبر فترة العشر سنوات فترة طويلة بالنسبة لعمر المعاهدة، أو عمر المنظمة؛ إنها فترة قصيرة من الوقت. ولكن

البلدان بشأن التدريب وتوفير المعدات والدعم الطبي وتدريب الموظفين.

ما دور ومسؤوليات ضباط الاتصال في المراكز الإقليمية والهيئة الوطنية في بيرو ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية؟ يتكون المشروع من مرحلتين. تشمل المرحلة الأولى وضع برامجيات الشبكة وإنجاز اختبار برامجيات الشبكة باستخدام البيانات التي تقدمها بيرو. وتشمل المرحلة الثانية، التي تقوم بتنسيقها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أو الهيئة الوطنية في المنطقة، استعمال قاعدة البيانات وصيانتها. وفي حين يُتوخى أن يضطلع المركز الإقليمي بدور رئيسي بالنسبة لإعداد البرامجيات، في المقام الأول، فمن المتوقع أن تقتصر مشاركته في المرحلة الثانية، ومن ثم في صيانة الشبكة، على مساعدة الدول على تنظيم أنشطة مثل التدريب على استعمال البرامجيات والأنشطة المتصلة بالمساعدة والوقاية، شريطة وضع مشروع مقترح وتوفير التمويل له.

وقد تم النظر في الأدوار التالية بالنسبة للمرحلة الأولى. ستعين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ضباط اتصال، يعملون بصفتهم ضباط اتصال للشبكات مع دول المنطقة، ويقدمون الإرشاد فيما يتعلق بالمسائل التقنية والقانونية المتصلة باتفاقية الأسلحة الكيميائية، ويوفرون المعلومات المتصلة بالاتفاقية للمساعدة على وضع برامجيات الشبكة. وفيما يتعلق بالهيئة الوطنية، يعمل المنسق الوطني بصفته الجهة المسؤولة عن الشبكة الإقليمية لتقديم المساعدة والحماية في مجال الأسلحة الكيميائية، ويكفل مشاركة جميع أعضاء الهيئة الوطنية والكيانات الوطنية الأخرى المعنية بالاتفاقية في الشبكة، ويضمن توفير المعلومات المتعلقة بقوائم الحصر للمساعدة والوقاية الخاصة بالشبكة.

وسيشرف منسقو الشبكات الوطنية على تصميم وتكييف هيكل الشبكة وتشغيلها، ويكفلون توفير المعلومات

قد يحدث الكثير خلال ١٠ سنوات. ويمكن إحداث تغيير أساسي في البيئة التي تعمل الاتفاقية في إطارها ويجري تنفيذها فيها. وقد شهدنا تغييرات في البيئة الأمنية. وشهدنا إحراز تقدماً في الأساس العلمي والتكنولوجي الذي يحرك الاتفاقية. وشهدنا تغييرات في الصناعة الكيميائية خلال تلك السنوات العشر - أو السنوات الخمس عشرة - إذا عدتم بحساب الزمن إلى موعد التوقيع على الاتفاقية.

وقد تنبأ صائغو الاتفاقية بذلك، ولهذا السبب وضعوا عدداً من الآليات ضمن النظام التعااقدي الذي يمكن استخدامه لتكييف المعاهدة مع تغير الظروف. فهناك إجراءات للتعديل، بما في ذلك التعديلات البسيطة المرتبطة بالتغيرات التقنية والإدارية. وهناك إمكانية لاتخاذ القرارات على مستوى مؤتمر الدول الأطراف أو المجلس التنفيذي. ويُعقد المؤتمر الاستعراضي كل خمس سنوات. ويشكل ذلك فرصة لإجراء استعراض يتسم بقدر أكثر من المنهجية.

وهناك أناس يتساءلون عن سبب حاجتنا إلى عقد مؤتمر استعراضي ونحن لدينا منظمة دائمة منشأة بموجب معاهدة. وأثبت المؤتمر الاستعراضي الأول أنه فرصة للقيام باستعراض منهجي للعملية برمتها، وتناول العملية على نحو موضوعي، والنظر إليها في سياق أوسع نطاقاً. ونحن الآن على مشارف المؤتمر الاستعراضي الثاني. وسيُعقد بلاهاي، من ٧ إلى ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وسيشكل فرصة أخرى لنقوم بذلك تحديداً.

ولعله من الأهمية بمكان أن ندرك أن هذا آخر مؤتمر استعراضي قبل حلول الموعد النهائي لعام ٢٠١٢، وهو بذلك يُعقد في ظرف هام بالنسبة للمنظمة والدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وتشبه عملية الاستعراض في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ما ألفه الناس في حالة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو اتفاقية

وقد أسهم المجلس الاستشاري العلمي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بقسطه في تلك العملية. وأعد تقريراً أولياً مؤقتاً وقدمه إلى الدول الأعضاء للاستفادة منه في عملها تحضيراً للمؤتمر الاستعراضي. وبعده، سيقدم المجلس الاستشاري العلمي تقريراً نهائياً إلى المؤتمر الاستعراضي الثاني ذاته.

غير أن العملية ليست مجرد عملية استعراضية تقوم بها الدول الأطراف. لأنها، بطبيعة الحال، تمثل أصحاب المصلحة الرئيسيين، ولأن الأطراف هي التي تقود الاستعراض. غير أن هناك أصحاب مصلحة آخرين معينين،

وقد تنبأ صائغو الاتفاقية بذلك، ولهذا السبب وضعوا عدداً من الآليات ضمن النظام التعااقدي الذي يمكن استخدامه لتكييف المعاهدة مع تغير الظروف. فهناك إجراءات للتعديل، بما في ذلك التعديلات البسيطة المرتبطة بالتغيرات التقنية والإدارية. وهناك إمكانية لاتخاذ القرارات على مستوى مؤتمر الدول الأطراف أو المجلس التنفيذي. ويُعقد المؤتمر الاستعراضي كل خمس سنوات. ويشكل ذلك فرصة لإجراء استعراض يتسم بقدر أكثر من المنهجية.

وهناك أناس يتساءلون عن سبب حاجتنا إلى عقد مؤتمر استعراضي ونحن لدينا منظمة دائمة منشأة بموجب معاهدة. وأثبت المؤتمر الاستعراضي الأول أنه فرصة للقيام باستعراض منهجي للعملية برمتها، وتناول العملية على نحو موضوعي، والنظر إليها في سياق أوسع نطاقاً. ونحن الآن على مشارف المؤتمر الاستعراضي الثاني. وسيُعقد بلاهاي، من ٧ إلى ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وسيشكل فرصة أخرى لنقوم بذلك تحديداً.

ولعله من الأهمية بمكان أن ندرك أن هذا آخر مؤتمر استعراضي قبل حلول الموعد النهائي لعام ٢٠١٢، وهو بذلك يُعقد في ظرف هام بالنسبة للمنظمة والدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وتشبه عملية الاستعراض في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ما ألفه الناس في حالة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو اتفاقية

وقد أسهم المجلس الاستشاري العلمي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بقسطه في تلك العملية. وأعد تقريراً أولياً مؤقتاً وقدمه إلى الدول الأعضاء للاستفادة منه في عملها تحضيراً للمؤتمر الاستعراضي. وبعده، سيقدم المجلس الاستشاري العلمي تقريراً نهائياً إلى المؤتمر الاستعراضي الثاني ذاته.

كما أن دوائر الصناعة تتخبط بصورة مباشرة في ذلك. فقد عُقد اجتماع في حزيران/يونيه بين دوائر الصناعة الكيميائية والفريق العامل المعني بتحضير المؤتمر الاستعراضي الثاني. ويشكّل منتدى الصناعة والحماية، المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، والذي ذُكر بالفعل، فرصة أخرى لمعالجة تلك المسائل وكفالة أن تأخذ العملية في الحسبان آراء دوائر الصناعة فعلا.

وهناك جانب آخر، وهو أوسع نطاقا من مجرد الصناعة الكيميائية: أي التغيرات التي شهدناها في السنوات الأخيرة في مجالات العلوم والتكنولوجيا. ويتمثل أحد الشروط المحددة للاتفاقية في تناول المؤتمر الاستعراضي لأثر أوجه التقدم العلمي والتكنولوجي. فقد شهدنا، في واقع الأمر، ثورة في علوم الحياة. وشهدنا مجموعة كاملة من التطورات وأوجه التقدم، التي توجد إمكانات علمية وتكنولوجية جديدة توائم عملية تنفيذ الاتفاقية، سواء من حيث إمكانية ظهور مواد كيميائية جديدة قد تكون مناسبة، أو من حيث الصناعة والتكنولوجيا اللتين ننظر إليهما من منظور التحقق. غير أن ذلك، بطبيعة الحال، يتيح فرصا، أيضا، في شكل تكنولوجيات جديدة يمكن استخدامها لتلك الأغراض.

وتتسم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بميزة فريدة تطورت على مدى السنوات الماضية وهي أن المنظمة أقامت شراكة مع الاتحاد الدولي للعلوم الذي يعمل في ذلك المجال، والاتحاد الدولي للكيمياء البحتة والتطبيقية. وقام الاتحاد الدولي للكيمياء البحتة والتطبيقية بدور فعال في دعم عملية الاستعراض. فقد نظم، في نيسان/أبريل الماضي، حلقة دراسية في زغرب، بক্রواتيا، قام فيه بتحليل أوجه التقدم المحرز في المجالين العلمي والتكنولوجي، وكيفية تأثيرها على تنفيذ المعاهدة. وتتمثل إحدى النتائج الرئيسية التي تمخضت عن تلك المناقشات في أننا نشهد ازدياد التداخل بين الكيمياء

وهم يشاركون أيضا في العملية. وسمحوا لي أن أبدأ بالصناعة الكيميائية.

ما انفكت دوائر الصناعة الكيميائية تشكل شريكا وثيقا في تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. والواقع أنها كانت شريكة في تصميم المعاهدة ذاتها. والصناعة الكيميائية تتغير. وهي، بهذا المعنى ذات طبيعة متحركة. ويحدث الإنتاج الكيميائي الآن في أماكن لم يكن فيها أي أثر للصناعة الكيميائية، قبل ١٠ أو ١٥ سنة. وشهدنا هجرة الإنتاج الكيميائي من المواقع التقليدية في شمال أمريكا، وأوروبا الغربية، واليابان، إلى مناطق أخرى: أي آسيا، وأمريكا اللاتينية، وأوروبا الشرقية، إلى حد ما، أفريقيا. وذلك عامل هام. لأنه سيغير خريطة العالم للإنتاج الكيميائي وتصنيع المواد الكيميائية. وسيشرك مجموعة كاملة من البلدان التي لا تتوفر لديها أي خبرة سابقة في تنظيم الصناعة الكيميائية، والتي سيتعين عليها التكيف مع الظروف المتغيرة. ويشكّل هذا الأمر تحديا لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق بالتنفيذ الوطني، ودعم البلدان لضمان أن تكون أنظمتها الوطنية المعنية بالتنفيذ في مستوى الاضطلاع بالمهمة. كما يزيد من تعقيد العمل في شعبة التحقق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، مع ازدياد الاتجار بالمواد الكيميائية وتغير نسقه.

والصناعة في حد ذاتها جزء من تلك العملية. وقد وضعت دوائر الصناعة تدابيرها الطوعية الخاصة بما لتنفيذ الاتفاقية، والامتثال للقواعد التنظيمية، وكفالة إمكانية تحقيق أهداف الاتفاقية. ويشكل التفاعل بين دوائر الصناعة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية -، مثلا، من خلال برنامج الرعاية المسؤولة - عاملا هاما لضمان الامتثال العالمي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

التطبيقات الناشئة على نطاق واسع لمبادئ التكنولوجيا الأحيائية وعلم الأحياء في تلك الصناعة، وماذا يعني ذلك بالنسبة للطريقة التي يتم بها تنفيذ الاتفاقية؟ وما هي الخبرة التي يجب على منظمة حظر الأسلحة الكيميائية اكتسابها كي تتمكن من إجراء التحقق بصورة فعالة في هذا السياق؟ وأيضا - ولعل هذا الأمر يناسب بصورة أكبر جمهورا مثل هذا الجمهور - ما هي العلاقة التي سترتبط في المستقبل بين نظام الأسلحة الكيميائية ونظام الأسلحة البيولوجية؟ وإذا كان هناك فعلا تداخل بين الكيمياء وعلم الأحياء، ماذا يعني ذلك بالنسبة للمعاهدات الدولية والنظام الذي نطبقه؟

واسمحوا لي أن أضيف كلمة واحدة بشأن العلاقة التي شهدنا تطورها بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والاتحاد الدولي للكيمياء البحتة والتطبيقية. ويتمثل أحد الأمور التي أصبحت واضحة في أن للمجتمع العلمي نفسه دورا يضطلع به. ويجب عليه أن ينظر في مسؤولياته الخاصة به في هذا الميدان. ولو رجعنا إلى السوراء إلى المؤتمر الاستعراضي الأول، لرأينا أنه لاحظ أن أحد الجوانب القيمة للتنفيذ الوطني يكمن في كفالة وعي الصناعة الكيميائية، والمهتمين العلمي والتكنولوجي، والقوات المسلحة للدول الأطراف، والجمهور بصفة عامة، بمحظورات الاتفاقية وشروطها. فذلك مجال لا بد لنا فيه من اتخاذ إجراء. والواقع أن الاتحاد الدولي للكيمياء البحتة والتطبيقية قد بدأ العمل عليه، في شكل مشاريع تعليم ومحاولات إعداد مدونات سلوك في آن معا.

ينبغي أن أتوقف هنا - إنني أرى الضوء الأحمر وأعتذر لتجاوزي الوقت المحدد. وكما قلت في البداية، نحن الآن في مرحلة حاسمة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية؛ ومؤتمر الاستعراض الثاني خطوة هامة للتوصل إلى تفاهم موحد بشأن ما سيكون عليه مستقبل هذه المنظمة واتفاقية الأسلحة الكيميائية. وإذا أننا نقتررب من نهاية ولايات

وعلم الأحياء، وبين الكيمياء وعلوم الحياة، مما غير من بعض الافتراضات الأساسية التي كانت لدينا عند صياغة الاتفاقية. وينبغي أن نستوعب ماذا يعني ذلك بالنسبة للمستقبل. ولا أعتقد أن لدينا الأجوبة في هذه المرحلة، غير أن الأمر يتعلق بمسألة يتعين علينا دراستها واستعراضها بصورة متأنية.

إننا نفهم العالم التقليدي لعوامل الأسلحة الكيميائية والسلائف الكيميائية كما تبينها الجداول. ويحدد ذلك تماما الطريقة التي يتم بها التحقق في هذه الأيام. غير أننا نعلم أن أوجه تقدم أخرى تحدث في هذه الفئة الغامضة إلى حد ما، التي وصفها هورست ريبس، بـ "المرافق الأخرى للإنتاج الكيميائي"، وهي صنف غير محدد على نحو جيد من الكيمياء العضوية. وذلك هو المجال الذي تحدث فيه تلك التطورات. وينبغي أن نفكر في الكيفية التي يمكن بها للتحقق أن يستجيب لتلك التوجهات، وفي الخيارات المتاحة. وفي الواقع، لا يقتصر الأمر على التحقق فحسب: بل يتعلق أيضا بالكيفية التي سيستجيب بها التنفيذ الوطني.

وبطبيعة الحال، للاتفاقية في حد ذاتها أجوبتها على تلك المسائل، في شكل تعريفات للأسلحة الكيميائية، والكيفية التي تطالب بها الدول بتنفيذ الاتفاقية، أي ما يسمى بمعايير الأغراض العامة، التي تربط عبارتي "الأسلحة الكيميائية" و "السلائف" بالقصد. غير أن ذلك مفهوم مجرد. ومن العسير تنفيذه، ويتعين علينا أن نفكر مرة أخرى في مغزاه الحقيقي بالنسبة للتطبيق العملي للاتفاقية وكيفية ارتباطه بجوانب التنفيذ الأخرى.

وتشمل المسائل التي ينبغي أن نستوعبها في عملية التحضير للمؤتمر الاستعراضي هذه الأمور: ما هو الدور الذي ستؤديه الجداول في المستقبل وهل ينبغي أن نتخذ أي إجراء بشأنها أم لا؟ وكيف ستكون حالة الصناعة الكيميائية بعد خمس أو عشر سنوات؟ وكيف نعالج

مما يقتضي نهجا عالميا. وعلاوة على ذلك، أضاف إمكانية حيازة الإرهابيين للأسلحة الكيميائية أو البيولوجية ووسائل إيصالها بعدا هاما جديدا لهذا التهديد. والتعاون المناسب مع الأمم المتحدة والمنظمات والنظم الدولية الأخرى، وكذلك بين جميع الدول، سيساعد على كفاءة نتيجة ناجحة لمكافحة الانتشار على الصعيد العالمي.

وبينت استراتيجية الأمن الأوروبي واستراتيجية الاتحاد الأوروبي ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل، اللتين اعتمدهما المجلس الأوروبي في عام ٢٠٠٣، أن الاتحاد الأوروبي لا يتجاهل تلك المخاطر. واعتماد هاتين الوثيقتين أكد هدفنا المشترك المتمثل في استخدام جميع الصكوك والسياسات المتاحة لمنع برامج الانتشار التي تثير قلق العالم وردعها ووقفها، وحيثما أمكن إزالتها. كما أننا ملتزمون بتنفيذ موقفنا المشترك المعلن في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ بشأن عالمية وتعزيز الاتفاقيات المتعددة الأطراف في مجال أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

إن الالتزام بنزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية والأسلحة السامة هو الأساس الضروري الذي يمكن أن ننطلق منه للاستفادة من إمكانيات العلم والتطور التكنولوجي للأغراض السلمية. وذلك يتطلب منا التدبير للمخاطر المرتبطة بطبيعة الاستخدام المزدوج الأصلية للمواد والعوامل والمعدات البيولوجية أو الكيميائية والمعرفة ذات الصلة. ويقتضي التدبير لتلك المخاطر في عالم معقد كعالم اليوم نهجا متعدد الجوانب.

إن الصكوك المتعددة الأطراف التي تم اعتمادها في مجال أسلحة الدمار الشامل، أي اتفاقية الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسسمية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، وبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥، تؤدي دورا بالغ الأهمية في مكافحة خطر الانتشار. وهذه الصكوك إلى

نزع السلاح في عام ٢٠١٢، فإننا نقترح من وجود عالم يكاد يخلو من الأسلحة الكيميائية، كما نأمل. ولا بد لنا من معالجة ما يأتي بعد ذلك. ما هي وظيفة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في هذا العالم؟ نحن بحاجة إلى هدف واحد وإحساس مشترك بالاتجاه الذي يتعين أن نتخذه من هنا، في مجالات عدم الانتشار والتعاون الدولي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد رالف تراب على عرضه. وأقول بصورة خاصة إن بيانه يتطلع إلى المستقبل ويجعلنا نواجه تحديات المستقبل لنلقي نظرة على ما ينبغي اعتماده من تدابير بعد الموعد النهائي في عام ٢٠١٢. وأعتقد أنه قدم مادة للتفكير، ينبغي لكل الدول الأعضاء النظر فيها ونحن نواجه مستقبلنا المشترك، آملين في أن يغدو عالما أخيرا خاليا من الأسلحة الكيميائية. ويجب، قبل كل شيء، أن نمتلك زمام هذه المسألة، لأنها ستحدد مستقبلنا المشترك.

استمعنا الآن لكل بيانات أعضاء الفريق. سأعلق الآن الجلسة الرسمية، بحيث نتقل مباشرة إلى جلسة غير رسمية ل طرح الأسئلة والرد عليها.

علقت الجلسة الساعة ١٦/٤٥ واستؤنفت الساعة ١٧/٣٠.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر المحاورين في المائدة المستديرة على بيانهم وأفكارهم الممتازة وعلى البعد الذي أضافوه إلى هذه الجلسة. أشكرهم على مشاركتهم.

السيد بيريرا غوميز (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان التي تؤيد هذا البيان.

إن انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل توصيلها لا يزال يمثل تهديدا متزايدا للأمن والسلام الدوليين،

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالنتائج الناجحة للمؤتمر الاستعراضي السادس للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسسمية الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، على النحو الوارد في وثيقته الختامية. وأكد المؤتمر من جديد أهمية اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسسمية وتدمير تلك الأسلحة باعتباره حجر الزاوية القانوني والمعياري والاتفاق الأساسي المتعدد الأطراف في إطار نزع السلاح وعدم الانتشار. ونحن جميعاً نقع على عاتقنا الآن مسؤولية تنفيذ القرارات الواردة في الوثيقة الختامية على الصعد القطرية والإقليمية والدولية.

ونظراً لوتيرة التغييرات العلمية والتكنولوجية في المجالات المتعلقة بالاتفاقية، إلى جانب التهديد المحتمل الذي يشكّله الإرهاب البيولوجي، تزداد الحاجة إلى قيام المجتمع الدولي بمناقشة التفاهات المشتركة وتعزيزها واتخاذ إجراءات فعالة لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية ومواصلة تنفيذها. وسيظل الاتحاد الأوروبي ملتزماً بوضع تدابير، ترمي إلى التحقق، في الأجل الطويل، من الامتثال للاتفاقية.

واعتماد برنامج عمل جديد فيما بين الدورات، يفرضي إلى المؤتمر الاستعراضي السابع في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١١، إنجاز هام. ونحن متأكدون من أن العمل بين الدورات سيسهم في التنفيذ الفعال للاتفاقية وتعزيزها.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بإنشاء وحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسسمية في إطار مكتب شؤون نزع السلاح. ونلاحظ مع الارتياح أن وحدة دعم التنفيذ تؤدي بالفعل مهامها بصورة فعالة. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالقرارات التي اتخذت في المؤتمر الاستعراضي السادس، الرامية إلى تيسير حصول الدول الأطراف على المعلومات المتبادلة في إطار تدابير بناء الثقة في إطار الاتفاقية.

جانب المعاهدات المتعددة الأطراف، تمثل الأساس لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى نزع السلاح وعدم الانتشار، وتسهم بصورة حاسمة في الثقة الدولية والاستقرار والسلم، بما في ذلك مكافحة الإرهاب. والاتحاد الأوروبي يبحث جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى تلك الصكوك الهامة على القيام بذلك دون تأخير والوفاء بالواجبات المترتبة على ذلك بالكامل. كما يدعو الاتحاد الأوروبي الدول التي لم تنضم بعد إلى بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الانضمام إليه، ويدعو جميع الدول الأطراف إلى رفع ما تبقى من تحفظاتها على ذلك الصك الهام حيث تلتقي المطالب الإنسانية وأهداف نزع السلاح وعدم الانتشار.

وسيوصل الاتحاد الأوروبي تقديم المساعدات، عندما يُطلب منه ذلك، للدول الأخرى للوفاء بالواجبات المترتبة بموجب الاتفاقيات والأنظمة المتعددة الأطراف.

وعلى صعيد الأمم المتحدة، يؤيد الاتحاد الأوروبي الأعمال التي تقوم بها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بقرار المجلس ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الرامية إلى الوصول إلى المناطق حيث تقتضي الحاجة التنفيذ العاجل جدا للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ونحن على استعداد لتقديم المساعدة، خاصة في بناء الهياكل الأساسية القانونية والإدارية ومشاطرة خبراتنا في مجال التنفيذ وتدريب السلطات الوطنية المختصة. وفي رأينا، أن القرارين ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٦٧٣ (٢٠٠٦) أساسيان لوضع آلية فعالة لمنع ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها من وإلى الدول والجهات من غير الدول. ونحث جميع البلدان على التنفيذ الكامل لتلك القرارات الملزمة قانوناً. والاتحاد الأوروبي ملتزم بمبادرة مجموعة البلدان الثمانية للشراكة العالمية ويشدد على أهميتها في نزع أسلحة الدمار الشامل والجهود الرامية إلى عدم الانتشار.

وبلا استثناء فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل وتقتضي تدمير جميع الأسلحة القائمة والمخزونات بموجب تحقق دولي ومواعيد نهائية محددة. وفي ضوء ذلك، نرحب بالاجتماع الرفيع المستوى الذي عُقد في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وأبرز الأهمية التي نعلّقها على أهداف ومقاصد اتفاقية الأسلحة الكيميائية والتزامنا بنظام المعاهدة المتعدد الأطراف. ونذكر أن العضوية في اتفاقية الأسلحة الكيميائية قد اقتربت من تحقيق العالمية، حيث زاد عدد الدول الأطراف من ٨٨ دولة إلى ١٨٢ في العقد الماضي. ولذلك نطلب إلى الدول التي لم تنضم بعد إلى هذا الصك المتعدد الأطراف الهام أن تبادر إلى ذلك دون مزيد من الإبطاء.

ومرة أخرى، يغتنم الاتحاد الأوروبي هذه الفرصة، ليهنئ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على نجاحها الملحوظ في أدائها الفعال للمهام المخوّلة لها بموجب أحكام الاتفاقية. وفي هذا الصدد، يعتبر الاتحاد الأوروبي أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية نموذجاً مُلهماً لتعددية أطراف فعالة في ميداني عدم الانتشار ونزع السلاح.

إننا نتطلع إلى المساهمة في خاتمة ناجحة للمؤتمر الثاني لاستعراض اتفاقية الأسلحة الكيميائية المقرر عقده في عام ٢٠٠٨، ونحن مستعدون لمواصلة العمل من أجل تحقيق جميع أهداف الاتفاقية في السنوات المقبلة بهدف زيادة تعزيز نظام اتفاقية الأسلحة الكيميائية لنزع السلاح وعدم الانتشار.

ويعلّق الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة على تنفيذ الاتفاقية تنفيذا تاما وفعالا، وعلى الطابع الشامل لحظر الأسلحة الكيميائية والالتزام بتدمير المخزونات الموجودة حاليا فضلا عن قدرات الإنتاج في غضون الحدود الزمنية المتفق عليها وفي إطار عملية التحقق المنهجية وفقا للمادتين الرابعة والخامسة من الاتفاقية. وتدمير المخزونات الموجودة

إن حماية السكان تشكّل تحديا هاما آخر. والاتحاد الأوروبي ينشط أيضا في ذلك المجال. فاللجنة الأوروبية اعتمدت في تموز/يوليه "ورقة خضراء" بشأن الاستعداد للمخاطر البيولوجية، بغية إطلاق عملية مشاورات على مستوى الاتحاد الأوروبي بشأن كيفية التقليل من المخاطر البيولوجية وتعزيز القدرات في مجالي الاستعداد والاستجابة.

ويتخذ الاتحاد الأوروبي تدابير عملية لدعم عالمية اتفاقية الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسسمية وتنفيذها الفعال. وتم ذلك عن طريق العمل المشترك الذي اعتمد في العام الماضي لتعزيز هدفين رئيسيين: أولا، زيادة العضوية في الاتفاقية؛ وثانيا، مساعدة الدول الأطراف على تحويل الواجبات المترتبة عليها إلى تشريعات وتدابير إدارية وطنية مناسبة. ونحث جميع الأطراف على الانضمام إلى الاتفاقية.

كما اعتمد الاتحاد الأوروبي خطة عمل ترمي إلى زيادة تعزيز كفاءة آلية الأمين العام للتحقيق في الحالات المزعومة لاستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والسسمية عن طريق الإسهام في تحديث قائمة الخبراء والمعامل. ووافقنا، في نفس خطة العمل، على تنشيط الاهتمام بالتدابير الواردة في الاتفاقية لبناء الثقة واستخدامها في كفاءة تقديم التقارير السنوية من جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ويحث الاتحاد الأوروبي بقوة جميع الدول الأطراف على زيادة تحسين الشفافية عن طريق تقديم التقارير السنوية لتدابير بناء الثقة.

وفي هذا العام نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لدخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ. والاتفاقية معاهدة فريدة من نوعها لترع السلاح وعدم الانتشار، ولا بد من الضمان التام لثباتها وتنفيذها الدقيق. وتبوع ميزتها من كونها الاتفاقية الوحيدة التي تحظر حظرا تاما

ويرى الاتحاد الأوروبي أن مدونة لاهاي لقواعد السلوك تشكّل مبادرة ملموسة إلى أبعد حد في مجال الكفاح ضد انتشار القذائف التسيارية وخطوة أساسية لمعالجة مشكلة انتشار القذائف. ولقد انضمت مائة وست وعشرون دولة إلى مدونة السلوك، والاتحاد الأوروبي يحث جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى مدونة السلوك على أن تبادر إلى ذلك في أسرع وقت ممكن. وغني عن القول حقا إن سلطة وفعالية المدونة لا تعتمدان على عدد الدول المنضمة إليها فحسب، بل أيضا على عزمنا على البقاء ملتزمين بتنفيذ مدونة السلوك، في جملة أمور، منها تقديم إخطارات قبل الإطلاق وتقديم الإعلانات السنوية. ونغتنم هذه الفرصة لنحث جميع الدول المنضمة إلى المدونة على أن تفعل ذلك. ونؤكد على أن الاستمرار في تجاهل الالتزامات المقبولة عند الانضمام إلى مدونة لاهاي يهدد عمل المدونة برمتها، ومن ثم يهدد قابليتها للبقاء.

وتصادف هذه السنة الذكرى السنوية الأربعين لتوقيع ونفاذ معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي. بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، التي تُعرف عموما بمعاهدة الفضاء الخارجي، وهي المعاهدة التي نصّت على أن استخدام الفضاء الخارجي مجال مفتوح للبشرية جمعاء، ومن ثم لا يخضع لمطالب السيادة الوطنية.

ويسلم الاتحاد الأوروبي بمشاركة المجتمع الدولي بصورة متزايدة في أنشطة الفضاء الخارجي من أجل التنمية والتقدم، وباعتماد الدول المتزايد على الفضاء الخارجي من أجل تنميتها في المجالين الاقتصادي والصناعي، فضلا عن أمنها. وفي هذا السياق، نعرب عن قلقنا البالغ إزاء إجراء تجربة ل سلاح مضاد للسواتل في وقت مبكر من هذه السنة وكمية الحطام الخطيرة التي تسببت هذه التجربة في وجودها في الفضاء. وينبغي القيام بأنشطة الفضاء في بيئة سلمية.

حاليا ومنع تطوير أو إنتاج أو تخزين أسلحة كيميائية في المستقبل لا يمثل التزاما متعدد الأطراف فحسب، بل أيضا مساهمة في الحرب ضد الإرهاب. وبغية تحقيق هذه الأهداف، نرى أن الحاجة تقتضي زيادة تعزيز نظام التحقق بموجب المادة السادسة. وفضلا عن ذلك، نشجع الدول الأطراف على أن تستخدم على النحو الأوفى الأحكام المتعلقة بالمشاورات والتعاون وتقصي الحقائق، بما في ذلك آلية التفتيش، حيثما تقتضي الضرورة، حسبما تنص المادة التاسعة من الاتفاقية.

ومن خلال الإجراءات المشتركة المتتابة التي يتخذها الاتحاد الأوروبي دعما للاتفاقية، دأب الاتحاد على دعم أهدافها، ولا سيما بالمساعدة في تدمير الأسلحة الكيميائية والتشجيع على تدميرها، وإضفاء طابع العالمية، والتنفيذ على الصعيد القطري والتعاون الدولي. والاتحاد الأوروبي يحث الدول الأطراف التي لم تقدم بعد معلومات عن تعيين سلطاتها الوطنية أو عن الخطوات المتخذة لسن تشريعات، على أن تبادر إلى ذلك على سبيل الاستعجال. ويرى الاتحاد الأوروبي أيضا أن التنفيذ الفعال لنظام الاتفاقية للتحقق في مجال الصناعة يعد أداة فعالة لزيادة تعزيز الثقة في ما يتصل بعدم انتشار الأسلحة الكيميائية.

ويتعين التصدي على النحو الواجب لمشكلة القذائف التسيارية القادرة على إيصال أسلحة الدمار الشامل. ومن شأن انتشار القذائف أن يعرّض أمن دولنا وشعوبنا للخطر. ونعرب عن قلقنا المتزايد إزاء قيام عدة بلدان بتطوير برامج تسيارية. وكانت تجارب القذائف التي أحرقتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في السنة الماضية حالات شجبتها قرارات مجلس الأمن. وبرنامج القذائف الإيراني يسبب أيضا قلقا بالغا.

السيد سترولي (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): استأذن ممثلي البلدان الناطقة بالفرنسية لأدلي ببيان، باللغة الانكليزية، على سبيل الاستثناء.

(تكلم بالانكليزية)

يحتفل في هذه السنة بالذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولقد نظّم عدد من الأحداث احتفالا بدخول الاتفاقية حيز النفاذ منذ ١٠ سنوات مضت، وجرت تلك الأحداث في لاهاي، ونيويورك، وجنيف، وجرت في الحقيقة أيضا، في مواقع كثيرة أخرى في أرجاء العالم. وأود أن أكرر تأييد سويسرا على النحو الأوفى للبيان الذي اعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لدخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ، في نيويورك، في نهاية شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

لقد أحرز الكثير في السنوات العشر الماضية، ولكن ما زال هناك عمل كثير. وهناك في الوقت الحاضر ١٨٢ دولة طرفا في الاتفاقية، وأصبحنا بذلك قاب قوسين أو أدنى من عالميتها. وترحب سويسرا بحرارة بعزم العراق على التوقيع على اتفاقية الأسلحة الكيميائية في المستقبل القريب. ومع ذلك، أود أن أكرر نداء بلدي الموجه إلى الدول التي لم توقع أو تصادق على الاتفاقية بعد إلى أن تبادر بالتوقيع أو المصادقة عليها في أسرع وقت ممكن.

ويعتبر بلدي أن تدمير ترسانات الأسلحة الكيميائية ما زال أولوية من أولويات الاتفاقية. ولقد دأبت سويسرا، وما زالت، على تقديم الدعم المالي للسلطات الألبانية والروسية لمساعدتها في تدمير ترسانتها من الأسلحة الكيميائية في غضون المواعيد المحددة التي انبثقت عن الاتفاقية وقرر مؤتمر الدول الأطراف تمديدها. وهنئ ألبانيا لأنها استكملت

وكلما زاد اعتماد المجتمع الدولي على الفضاء الخارجي من أجل تنميته في المجالين الاقتصادي والعلمي ومن أجل أمنه، تزداد أهمية ضمان أن يكون الفضاء بيئة آمنة وسالمة.

ويدرك الاتحاد الأوروبي الحاجة إلى إيجاد وتنفيذ تدابير بناء الثقة لتعزيز الشفافية والثقة والأمن في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. ولقد صوت الاتحاد الأوروبي بالإجماع مؤيدا لقرار الجمعية العامة ٧٥/٦١، المعنون "الشفافية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي"، والقرار ٥٨/٦١، المعنون "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي"، وأرسل الاتحاد الأوروبي مؤخرا رده المشترك على القرار ٧٥/٦١، الذي يتضمن مقترحات ملموسة لصالح صون السلم والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي بشأن المسائل المتعلقة بالفضاء. إن التأييد الذي كاد أن يكون عالميا لهذين القرارين يبين بوضوح الرغبة في تطوير تدابير بناء الثقة، على أساس مبدأ عدم التدخل بأنشطة غير عدائية في الفضاء وإعداد مدونة سلوك وقواعد للسلوك في الفضاء.

ونواصل إيلاء الاهتمام في مؤتمر نزع السلاح بقضية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ونتطلع إلى العمل التقني الذي تؤديه لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، بما في ذلك النفايات في الفضاء وبند جدول الأعمال المقترح بشأن المحافظة على بيئة الفضاء، الذي يسهم في أمن الفضاء وسيكون ذي صلة بمداولات المؤتمر. ومن الضروري تحقيق التكامل بين عمل كل من مؤتمر نزع السلاح ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، فضلا عن تحقيق التنسيق والاتصال بين هاتين الهيئتين، وذلك لضمان اتباع نهج متسق وتحاشي ازدواجية الجهود.

خبراء من المجتمع المدني، بإعداد دراسة عن كيفية جمع البيانات المستعملة في العروض عن تدابير بناء الثقة في الدول الأطراف المختلفة. وتعتبر سويسرا هذه الإسهامات الموضوعية ضرورية للقيام باستعراض شامل لهذه الآليات في عام ٢٠١١ ولتعزيز النظام المتعلق بتدابير بناء الثقة الذي نحن في أمس الحاجة إليه.

إن بذل جهود بهذا الطابع أمر هام إذا أردنا أن نضمن علما آمنا من الأسلحة البيولوجية والتكسينية. فالعلوم البيولوجية تتطور بسرعة، وهذا، بالطبع، أمر إيجابي جدا في حد ذاته، غير أنها مهمة الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية أن تضمن استعمال هذه التطورات العلمية والتكنولوجية في أغراض سلمية وليست تدميرية.

السيد لارسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم

بالانكليزية): سأحاول توخّي الإيجاز، نظرا لتأخر الوقت بعد ظهر يوم الجمعة. يود وفد بلدي أن يشدد على أهمية العمل الجاري لمكافحة أسلحة الدمار الشامل الأخرى، غير النووية، وبالتحديد الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. ومن دواعي سرورنا أن ننضم إلى الآخرين في التنوية إلى الذكرى العاشرة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، وهي معلم هام في مجال نزع السلاح. وترى الولايات المتحدة أنه يجب علينا أن نبي على النجاح الذي حققته تلك الاتفاقية بتعزيز وتقوية الالتزام بها وباتفاقية الأسلحة البيولوجية، وبالعمل على تطبيقهما على الصعيد العالمي.

وتتشكّل الأسلحة الكيميائية والبيولوجية خطرا مستمرا على المجتمع الدولي. ولدى الولايات المتحدة تاريخ واضح في السعي لاتخاذ إجراء قوي متعدد الأطراف لمنع انتشار هذه الأسلحة، وهي تلزم نفسها بالعمل مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتحقيق هذا الهدف.

برنامجها للتدمير في صيف عام ٢٠٠٧، وبذلك أصبحت أول دولة حائزة تفعل ذلك.

تشهد عملية التدمير تقدما بالفعل. وفي نفس الوقت، اقتربنا أيضا من الموعد المحدد الذي قرره الاتفاقية ومدّده مؤتمر الدول الأطراف. وتناشد سويسرا جميع الدول الحائزة لأسلحة كيميائية أن تواصل بذل جهودها للوفاء بالموعد النهائي الممدد الذي جرى الاتفاق بشأنه. وهذا أمر بالغ الأهمية ليس لمصادقية الاتفاقية فحسب، بل أيضا من أجل الأمن العالمي.

وقد نوهت سويسرا في بيانها العام إلى النتيجة الإيجابية التي توصل إليها المؤتمر السادس لاستعراض اتفاقية الأسلحة الكيميائية، الذي عقد برئاسة السفير المقتدر مسعود خان، ممثل باكستان.

وهذا التقدم يكتسي أهمية حاسمة إذا أردنا أن نضمن علما آمنا من الأسلحة البيولوجية والتكسينية. ومن الأمور الإيجابية بصورة خاصة أن مؤتمر الاستعراض السادس تمكّن من اعتماد وثيقة ختامية ذات مضمون، مما مهّد السبيل لإجراء محادثات بناءة خلال عملية ما بين الدورات.

إن الاتجاه الذي ينبغي لجهودنا أن تتجه نحوه واضح. أولا، إنه من الأهمية بمكان أن يتحقق الانضمام إلى الاتفاقية على نطاق عالمي. ولذا، تدعو سويسرا جميع الدول التي لم توقع أو تصدّق على الاتفاقية بعد أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

ثانيا، على الدول الأطراف أن تسعى إلى زيادة تعزيز أحكام الاتفاقية. فحتى الآن، ما زالت العروض السنوية عن تدابير بناء الثقة هي الآلية الشفافة الوحيدة ضمن إطار الاتفاقية. وهكذا فإنها تقوم بدور كبير في توفير المعلومات المتعلقة بالامتثال للدول الأطراف. وكواحد من إسهامات بلدي فيما يتعلق بهذه المسألة، قامت سويسرا، بالتعاون مع

وتعتبر الولايات المتحدة أن مؤتمر استعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية المعقود في عام ٢٠٠٦ قد حقق نجاحا مطلقا. فقد أكد مجددا المبدأ الدولي الحيوي الذي يدين استعمال علم الأحياء كسلاح وشدد على ضرورة أن تبقى جميع الدول متيقظة في مكافحة جميع التهديدات التي تشكلها الأسلحة البيولوجية. إن الإنجازات كبيرة وتبشر بالخير في المستقبل. وقد وضعت الدول الأطراف برنامج عمل واضح مع مواضيع عملية للمناقشة في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠. ولأول مرة في ١٠ سنوات، أكملت الدول الأطراف استعراضا كاملا وشاملا يتناول الاتفاقية وعملياتها مادة مادة. وقد تم إنشاء وحدة لدعم التنفيذ لتقديم الدعم الإداري للدول الأطراف للقيام بعملها. وتم استعراض تنفيذ عملية تدابير بناء الثقة، واتفقت الدول الأطراف على خطوات من شأنها أن تيسر التدابير التي يقدمها المزيد من الدول الأطراف. ودعت الدول الأطراف أيضا جميع الدول غير الأطراف في الاتفاقية إلى الانضمام إليها بهدف إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية بحلول مؤتمر الاستعراض القادم في عام ٢٠١١.

وما زال هناك عمل يجب القيام به، لا سيما في مكافحة عدم الامتثال. وفي هذا الشأن، تهيب الولايات المتحدة أولا بجميع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والدول الموقعة عليهما التي لم تقم بإنهاء برامج أسلحتها الكيميائية والبيولوجية الهجومية أن تفعل ذلك فورا وأن تمثل بالكامل لالتزاماتها بمقتضى المعاهدة؛ ثانيا، تطلب من الدول الأطراف أن تقدم إعلانات تدابير بناء الثقة بشأن اتفاقية الأسلحة البيولوجية وذلك لزيادة الشفافية والتدليل على التزامها بالاتفاقية؛ ثالثا، تهيب بالدول الأطراف أن تطور، على أساس وطني، منهجيات صارمة جدا لتقييم وكشف عدم الامتثال، لأنه

إن اتفريقي الأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية هما الأساس للجهود العالمية لتخليص العالم من هذه الأسلحة المرعبة. والامتثال الكامل والفعال لهما من جميع الدول الأطراف أمر أساسي لنجاحهما.

والتفكير في إمكانية وقوع الأسلحة البيولوجية والكيميائية في أيدي الإرهابيين أمر مرعب. وعلى المجتمع الدولي أن يواصل اتخاذ موقف قوي وفعال ضد هذا الخطر. والولايات المتحدة مؤيد قوي لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي يفرض واجبات ملزمة على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بموجب الفصل السابع من الميثاق لاتخاذ تدابير فعالة وتطبيقها ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل، ووسائل إيصالها والمواد المتعلقة بها. وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، إذا ما نفذ بالكامل، يمكن أن يساعد في ضمان ألا تكون هناك دولة أو جهة فاعلة من غير الدول مصدرا لانتشار أسلحة الدمار الشامل.

وكما هو الحال بالنسبة لجميع المعاهدات، فإن أهم عامل هو مدى تنفيذها بصورة محكمة وامتثال البلدان لالتزاماتها. وللأسف، لا تقوم جميع الأطراف بعد بتنفيذ الاتفاقيات على نحو شامل كما هو مطلوب، ونحن نحث الجميع على بذل قصارى جهدهم في هذا الشأن. إن التنفيذ الفعال يتطلب عددا من الأمور، بما في ذلك تشريعات وأنظمة قوية حسنة الصياغة وتطبيقها بأمانة وإنفاذها بشكل ثابت، مع توفر الإرادة السياسية أولا وقبل كل شيء. والتنفيذ والامتثال على المستويات الوطنية أمران حاسمان، ففي هذا الإطار تتخذ الخطوات لمنع انتشار هذه الأسلحة الرهيبة وحرمان الإرهابيين من الوصول إليها. والتنفيذ الفعال يمكن أن يساعد كذلك في ضمان ألا تقع المواد والتكنولوجيات والخبرات التي يمكن أن تساعد الإرهابيين في صنع واستعمال الأسلحة الكيميائية في أيدي من لا يجب أن يحصلوا عليها.

إلى بقية العالم، اقتناعاً بأنه يمكننا، بل يجب علينا، أن نحقق عالماً خالياً من الأسلحة الكيميائية.

وينتهز وفد بلدي هذه الفرصة ليشدد على الأهمية التي توليها جمهورية كوريا لتحقيق الانضمام الشامل إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتعمل حكومتي بنشاط على تعزيز الانضمام الشامل بطرق مختلفة، بما فيها تقديم توصيات بخصوص كفالة الانضمام الشامل التي تم اعتمادها في المؤتمرات السابقة للدول الأطراف.

وأحد الالتزامات الرئيسية بمقتضى الاتفاقية هو تدمير الأسلحة الكيميائية تدميراً لا رجعة فيه وقابل للتحقق وفي وقت مناسب. وبالنسبة لكل دولة طرف، سيكون التقدم المطرد نحو الإزالة الكاملة للأسلحة الكيميائية ووسائل إنتاجها دليل على التفاني الذي لا يكفل لتحقيق هدف الاتفاقية.

وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلادي بانتهاء ألبانيا من تدمير أسلحتها الكيميائية. ونشيد بجهود حكومة ألبانيا وتفانيها في التغلب على كل التحديات والصعوبات، لكي تصبح بذلك أول دولة تمتلك أسلحة كيميائية وتتخلص منها. وذلك إنجاز ممتاز، نأمل أن يحتذي به الكثير من الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية قريباً، بما في ذلك جمهورية كوريا.

وفي ضوء الخطر الداهم للإرهاب الكيميائي، يؤكد وفد بلادي أيضاً على أهمية تعزيز فعالية التحقق في مجال الصناعة الكيميائية. وهذا التحقق لا يدعم الاتفاقية ويعززها فحسب، بل إنه يدعم ويعزز أيضاً نزاهة نظام عدم الانتشار العالمي وقابليته للبقاء. وتظهر التطورات العلمية والتكنولوجية في ميدان الصناعة الكيميائية إمكانية حدوث أخطار كبيرة في المستقبل. ويأمل وفد بلادي في أن يوفر المؤتمر الاستعراضي الثاني المقبل فرصة لتقييم التحديات الحالية ومواجهتها،

لا توجد هناك بكل بساطة طريقة شاملة للتحقق ملائمة لنظام كل معاهدة.

والولايات المتحدة يشجعها ذلك التقدم المحرز في سياق اتفاقيتي الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية ولكن ما زال هناك عمل أكثر. وستبقى الولايات المتحدة متيقظة حيال التهديد باستعمال الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وسوف تواصل العمل لتؤكد من فعالية هاتين الاتفاقيتين في المساعدة على تخليص العالم من هذه الأسلحة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أهنيئاً ممثل الولايات المتحدة على توحيه كل هذا الإيجاز.

السيد بارك هي-كوون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): سأحاول أن أكون موجزاً قدر الإمكان. كما أشار العديد من المتكلمين السابقين، خدمت اتفاقية الأسلحة الكيميائية المجتمع الدولي خدمة جيدة باعتبارها صكاً رئيسياً متعدد الأطراف لتعزيز السلم والأمن الدوليين. ويرحب وفد بلدي بالبيان الأخير الذي تم اعتماده في الاجتماع الرفيع المستوى بمناسبة الذكرى العاشرة لدخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ، المعقود في ٢٧ أيلول/سبتمبر في قاعة الاجتماعات هذه. لقد كانت هذه الذكرى مناسبة لإبراز الإنجازات الكبيرة التي تحققت في العقد الأول. فخلال عشر سنوات فقط، وصل عدد الدول الأعضاء في الاتفاقية إلى ١٨٢ دولة، تمثل ٩٨ في المائة من البشرية.

ومع ذلك، فإن اقتراحها من القبول العالمي ليس قبولا عالمياً. وعدم حدوث تطورات ذات بال في وضع تلك الدول التي ليست أطرافاً وتلك التي لا تمثل للاتفاقية مدعاة للقلق البالغ. فالمعركة الشاقة لإقناع تلك البلدان بمزايا وفوائد الاتفاقية سوف تتطلب القيام بعمل شاق. ونحن بحاجة إلى إيصال رسالة قوية تشجع الدول غير الأطراف على الانضمام

أن هذه القرارات تبين بوضوح رغبة المجتمع الدولي في التعجيل بتنفيذ الاتفاقية.

ونود أن نعرب عن ارتياحنا لقيام وحدة دعم التنفيذ بإنجاز معظم المهام المنوطة بها في أشهر قليلة. وعلاوة على ذلك، فإن اجتماع الخبراء الذي عُقد في آب/أغسطس ٢٠٠٧ أتاح للدول الأطراف فرصة جيدة للتشاور تجارياً مع الغير والاستفادة من خبراته، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية على المستوى الوطني. ويجدون الأمل في أن تضطلع الوحدة بدور نشط في تعزيز الطابع العالمي للاتفاقية وتنفيذها، في حين تعمل على تعميق التعاون فيما بين الدول الأطراف.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد من جديد التزام حكوميّ الثابت باتفاقية الأسلحة البيولوجية. وفي العام الماضي، سنت جمهورية كوريا قانوناً جديداً للتنفيذ، ألا وهو قانون حظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والحد من إنتاج وتصدير واستيراد عوامل كيميائية وبيولوجية معينة. والقانون الجديد تنقيح لقانوننا المتعلق بحظر الأسلحة الكيميائية، ويسري الآن بشكل كامل، ويعمل بوصفه إطاراً موحداً لقواعد عديدة موجودة بالفعل تتعلق بحظر الأسلحة والعوامل البيولوجية والسامة، والحد منها. وبين التنفيذ الناجح لاتفاقية الأسلحة البيولوجية في جمهورية كوريا أنه يمكننا أن نمثل بإخلاص لمبادئ الاتفاقية دون أن نقوّض تطور صناعة التكنولوجيا الأحيائية.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالإعراب عن ويطيد الأمل في أن يتم تشجيع الدول الأطراف على بذل جهود إضافية لوضع خطط عمل لزيادة تعزيز الامتثال العالمي للاتفاقية وتنفيذها على المستوى الوطني.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٨.

واضعا بذلك أساساً متيناً لضمان التنفيذ الكامل للاتفاقية وتعزيز فعاليتها.

اسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وقد أشار المجلس الاستشاري لشؤون نزع السلاح، عن حق، في آخر تقرير له (انظر A/62/309)، إلى أهمية معالجة مسألة التكنولوجيا الجديدة للأسلحة، بما فيها التكنولوجيا الأحيائية. ونوافق على أن الإنجازات في مجال التكنولوجيا الأحيائية وعلوم الحياة وتوفرها على نطاق واسع تزيد من خطر استغلال القائمين بنشر أسلحة الدمار الشامل، من الدول أو من الجهات الأخرى من غير الدول، للثغرات المرتبطة بالطابع المتأصل في الاستخدام المزدوج لأي عامل من العوامل البيولوجية والتكسينية.

وتتطلب تلك التطورات رداً متعدد الجوانب في إطار النظام المتعدد الأطراف. وتظل اتفاقية الأسلحة البيولوجية القاعدة القانونية الأساسية والمعارية لسعيها الجماعي من أجل حظر ومنع استخدام الأسلحة البيولوجية والبيولوجية - السمية، في حين تضمن الحصول على فوائد الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا الأحيائية. ونعتقد أن المؤتمرات الاستعراضية لتلك الاتفاقية هي المنتدى المناسب لتقييم تنفيذ الاتفاقية.

وعموماً، يعتبر المؤتمر الاستعراضي السادس، المعقود في عام ٢٠٠٦، قد حقق الأهداف المحددة له ووفّر أساساً متيناً لزيادة تعزيز الاتفاقية. وبالرغم من أن الدول الأطراف عجزت عن الاتفاق على خطة عمل للتنفيذ الشامل للاتفاقية، فقد اعتُمد إعلان ختامي للمرة الأولى منذ عشر سنوات. وعلاوة على ذلك، اتفقت الدول الأطراف على مجموعة من التدابير تجعل الاتفاقية أكثر قوة، بما في ذلك إنشاء وحدة لدعم التنفيذ، واستمرار برنامج العمل فيما بين الدورات، واعتماد خطة العمل ذات الطابع العالمي. ونعتقد